هيئة تنظيم قطاع الاتصالات – الأردن

التقرير السنوي ٢٠٠٣

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي
الأمير حمزة بن الحسين ولي العهد المعظم

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني عند زيارتي لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات أن أعبر عن بالغ اعتزازي بالعاملين في الهيئة رئيسة وموظفين على جهودهم المتميزة في تنظيم هذا القطاع الحيوي .

إن جهودكم الدؤوبة في العمل على النهوض بهذا القطاع الرائد على مستوى الوطن العربي تعد دليلاً على تميز الإنسان الإماراتي وتسلحه بعزيمة وإرادة تجعل من وطننا الغالي نموذجاً وقدوة في المنطقة .

وإنني آمل أن تتمكن هذه المؤسسة التي تحتفي بدخولها ثمانية في تهيئة وفتح سوق الاتصالات أمام المستثمرين المحليين والعرب والأجانب في أسرع وقت ممكن - في مناخ من المنافسة والشفافية والتميز .

مع خالص تمنياتي للجميع بالتوفيق ،

عبد الله

عبد الله الشيخ

١٩ / ٥ / ٢٠٠٣

المحتويات

كلمة الرئيس التنفيذي	المهندسة منى جم	١٣
التنظيم الإداري لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات	مجلس المفوضين	١٧
	الهيكل التنظيمي	١٩
مواجهة تحديات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردني	رؤية جلالة الملك لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢٣
	إطار العمل التنظيمي في الأردن	٢٤
	رؤيا ورسالة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	٢٥
	غايات هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	٢٦
	أدوات التنظيم وفلسفة الهيئة في استخدامها	٢٧
	• ترخيص المشغلين	٢٧
	• ترخيص الخدمات	٢٧
	• إدارة الترقيم	٢٧
	• تنظيم الربط البيني بين الشبكات	٢٧
	• إدارة الطيف الترددي	٢٧
	• تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات	٢٨
	• تنظيم الخدمات البريدية	٢٨
"الخدمات الشمولية" Universal Services و"إمكانيات الوصول إلى الخدمات" Universal Access	المفهوم الأردني الذي تتبناه الهيئة	٣١
إنجازات الهيئة لعام ٢٠٠٣ محلياً	الإنجازات التنظيمية	٣٥
	• ترخيص المشغلين	٣٥
	• ترخيص الخدمات	٣٥
	• إدارة الترقيم	٣٦
	• تنظيم الربط البيني بين الشبكات	٣٦
	• إدارة الطيف الترددي	٣٦
	• تنظيم الخدمات البريدية	٣٧
	التطوير المؤسسي وبناء القدرات	٣٨

إنجازات ٢٠٠٣ إقليمياً ودولياً

- المشاركة في تأسيس شبكة الهيئات العربية لتنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ATRN) ٤١
- ترؤس الاجتماع الرابع لمنتدى هيئات تنظيم قطاع الاتصالات العالمي GSR ٤٢
- ورشات العمل والمؤتمرات التي نظمتها أو استضافتها الهيئة ٤٣

الخطط الاستراتيجية المستقبلية

الغايات الاستراتيجية والأهداف ٤٧
خطة ٢٠٠٤ ٤٩
التنظيم ٤٩
- ترخيص المشغلين ٤٩
- إدارة الترقيم ٤٩
- تنظيم الربط البيني بين الشبكات ٤٩
- إدارة الطيف الترددي ٥٠
- تنظيم قطاع المعلومات ٥٠
- تنظيم الخدمات البريدية ٥٠

التطوير المؤسسي وبناء القدرات ٥١

البيان المالي

البيان المالي ٥٥

ملحق١

لمحة عن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة ٦٧

ملحق٢

وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا والمعلومات وقطاع البريد ٧٧

الفهرس ٩٠

كلمة الرئيس التنفيذي للهيئة

كلمة الرئيس التنفيذي للهيئة

إذا أردت وصف العام ٢٠٠٣ باختصار فسأصفه بعام الانطلاق والبناء بالنسبة للهيئة، وبعام التحضير للتحرير الكلي بالنسبة لقطاع الاتصالات في الأردن. فعلى المستوى الداخلي، استمرت عملية بناء الهيئة وهيكلتها وفق الأسس التي أوضحها قانون الاتصالات المعدل الذي صدر في عام ٢٠٠٢ ليمنح الهيئة اختصاصات موسعة ضمن إطار عصري للعمل والتنظيم. وعلى مستوى القطاع تم وضع الاستراتيجيات وخطط العمل الكفيلة بتنفيذ السياسة التحررية التي رسمتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتضمنتها وثيقة السياسة العامة لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

استطاعت الهيئة خلال العام ٢٠٠٣ تثبيت موقعها في البيئة التنافسية لعالم اليوم وتكاتفت مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص للإقتراب خطوة إضافية من تحقيق رؤية صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني المعظم في بناء اقتصاد المعرفة وصولاً إلى جعل الأردن مركزاً إقليمياً للتكنولوجيا المتطورة.

لقد كانت التحديات التي اجتازتها الهيئة خلال العام الماضي صعبة إلى حد بعيد، فقد كان علينا بناء طاقاتنا بفاعلية وسرعة للشروع في تجربة غير مسبوقة في المنطقة لتحرير الأسواق تحريراً كلياً، وفتح أبوابها للاستثمارات المحلية والإقليمية والعربية.

داخلياً، عمدت الهيئة إلى تجذير ثقافة التميز والبناء المؤسسي من خلال تطوير هيكل تنظيمي مرن واستقطاب الكفاءات المؤهلة والاستثمار في تدريبها ومن ثم وضع نظام لضمان جودة الإجراءات والعمليات التي تزاولها. وقد جسد شعارنا وشكلنا المؤسسي الجديد الذي أطلقناه بالتزامن مع يوم الاتصالات العالمي هذا التوجه فعكس قيم الشفافية والعدالة والاستقلالية وبناء الموارد البشرية وتجميع الطاقات المعرفية التي نتطلع إليها.

ثم انطلقنا من بناء طاقتنا الذاتية لنضع كافة أدوات التنظيم التي بين أيدينا في خدمة الأهداف العريضة التي رسمها الأردن لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث استخدمنا أداة "ترخيص المشغلين" لإيجاد شركات جديدة على مستوى من التميز قادرة على تلبية متطلبات المملكة من خدمات الاتصالات وخصوصاً المتنقلة منها والتي دخلت مرحلة التحرر الكامل مطلع العام ٢٠٠٤. واستخدمنا أداة "ترخيص الخدمات" لإدخال خدمات جديدة عالية التقنية بأسعار معقولة ضمن بيئة تنافسية. وتم توجيه أدوات

"إدارة الترقيم" و"تنظيم الربط البيني بين الشبكات " و"إدارة الطيف الترددي" لايجاد بيئة تتصف بالعدالة والشفافية بين المشغلين. أما أداة "تنظيم الخدمات البريدية" فقد تم توجيهها نحو فتح المجال لدخول الشركات إلى قطاع الخدمات البريدية وضمان جودة الخدمات القائمة حالياً. وكرسنا أداة "تنظيم قطاع الاتصالات" لخدمة الأطراف ذات العلاقة في هذا القطاع الحيوي الذي طالما حظي بالتنافسية، مبتعدين عن التدخل غير المفيد والتحيز لأي طرف.

وأخيراً وليس آخراً، فقد نهضنا بدور إقليمي ودولي نعتز به، ففضلاً عن العديد من المنتديات التي نظمتها أو استضافتها الهيئة وعشرات المشاركات العربية والإقليمية والعالمية فقد لعبنا دوراً نعتز به في تأسيس شبكة الهيئات العربية لتنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومأسستها وصياغة أنظمتها، وستكون هذه الشبكة بمثابة مركز للتميز تنهل منه كافة هيئات التنظيم في الوطن العربي. من جانب آخر كلف الاتحاد الدولي للاتصالات الهيئة بترؤس الاجتماع الرابع لمنتدى هيئات تنظيم قطاع الاتصالات العالمي GSR الذي انعقد في جنيف تحضيراً للقمة العالمية الأولى لمجتمع المعلومات، *WSIS* World Summit on the Information Society. وهو أكبر تظاهرة عالمية متخصصة تنظمها الأمم المتحدة وتجمع من خلالها قادة العالم لإقرار استراتيجيات من شأنها تضييق الفجوة الرقمية وتسخير التكنولوجيا لتنمية المجتمعات حول العالم، ولقد كان لنا شرف عرض تجربتنا المتواضعة في هذا المجال.

منى نجم
رئيس مجلس مفوضي الهيئة / الرئيس التنفيذي

التنظيم الإداري لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات

التنظيم الإداري لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات

مجلس المفوضين

في ١ تشرين الثاني ٢٠٠٢، كانت بداية عمل الهيئة بهيكلها التنظيمي والتشغيلي الجديد المنصوص عليه في قانون الاتصالات المعدل لعام ٢٠٠٢، حيث تكّون الهيكل التنظيمي الجديد من مجلس للمفوضين يضم خمسة مفوضين متفرغين يتولون إدارة الهيئة، ويتم تعيينهم من قبل مجلس الوزراء. ويخضعون لقيود صارمة فيما يتعلق بملكيتهم لحصصٍ أو شراكات في السوق تعزلهم عن أي مصلحة في أي من شركات قطاع الاتصالات أو تكنولوجيا المعلومات. وترتبط الهيئة مباشرة مع رئيس الوزراء وتعمل بشكل مستقل عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ولكن بتوافق مع سياساتها العامة.

وتعتبر القدرات الفكرية المتراكمة التي جاء بها أعضاء المجلس كبيرة ومتنوعة. فقد جاءوا بما يملكون من خلفيات وخبرات مختلفة وواسعة تشمل النواحي الفنية والقانونية والمالية والتجارية والتنظيمية. ويتكون مجلس المفوضين من رئيس مجلس المفوضين/الرئيس التنفيذي للهيئة المهندسة منى نجم، ونائب الرئيس المهندس مأمون بلقر، والمفوض المهندس محمد الخصاونة، والمفوض السيد فادي قعوار، والمفوضة الأستاذة مصون شقير.

مجلس المفوضين

المهندسة منى قجم
رئيس مجلس المفوضين/ الرئيس التنفيذي
- ٢٠٠٢

المهندس مأمون بلقر
نائب رئيس مجلس المفوضين
- ٢٠٠٢

المهندس محمد خصاونة
مفوض
- ٢٠٠٢

السيد فادي قعوار
مفوض
- ٢٠٠٢

الأستاذة مصون شقير
مفوض
- ٢٠٠٣

الهيكل التنظيمي

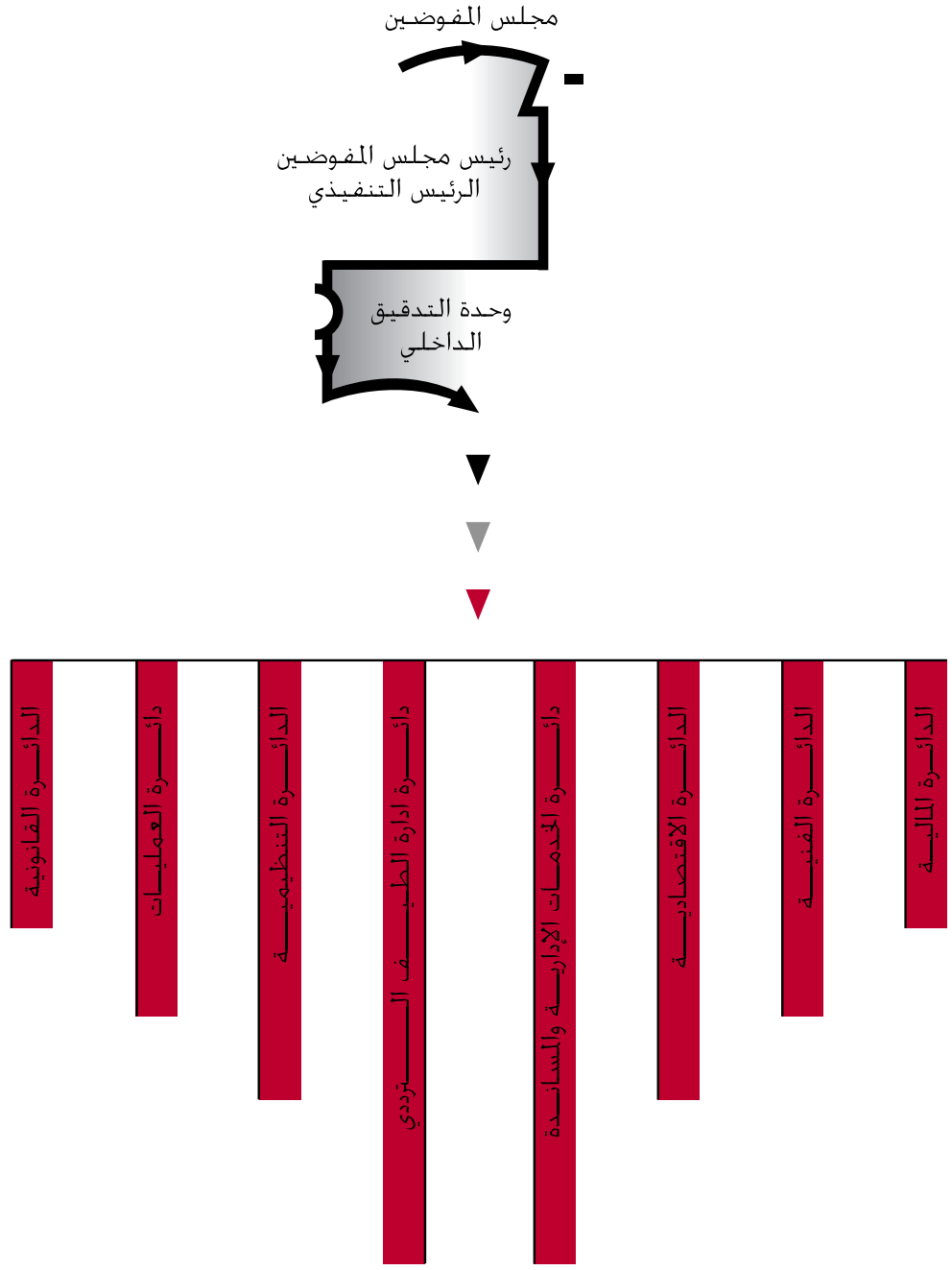

مواجهة تحديات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردني

رؤية جلالة الملك المعظم
لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

إدراكاً منا بأن **الاستثمار في القطاع الخاص** هو
المحرك الحقيقي للتنمية الاقتصادية المستدامة،
فقد اعتمدنا خطة عمل تهدف إلى
تشجيع هذا الاستثمار في القطاعات التي تحظى بالأهمية
في الاقتصاد الأردني، وتتضمن الخطة
سن التشريعات الهادفة إلى تحرير هذه القطاعات
من خلال الخصخصة **وخلق البيئة التنظيمية الملائمة**
وضمان المنافسة العادلة.

من أقوال جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم

إطار العمل التنظيمي في الأردن

خلال السنوات القليلة الماضية، توجه الإطار التنظيمي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن نحو الوفاء بمتطلبات قطاع الاتصالات في التحضير لمرحلة من الاستثمارات الجديدة وتحرير وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص.

قبل عام ١٩٩٥، كان مشغل الاتصالات يقوم بتنظيم شؤونه ذاتياً، ففي عام ١٩٧١ تأسست مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية وأدارت جميع خدمات الاتصالات في الأردن تحت إشراف وزارة البريد والاتصالات. وفي عام ١٩٩٥، صدر قانون جديد للاتصالات تم بموجبه تحويل مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية إلى شركة تملكها الحكومة تسمى شركة الاتصالات الأردنية كما تأسست بموجب القانون هيئة تنظيم قطاع الاتصالات كجهاز تنظيمي يتولى مهمة تطبيق السياسات الحكومية في القطاع وأنيطت بوزارة البريد والاتصالات مهمة وضع السياسات.

وقد أدخلت تعديلات هامة على قانون الاتصالات في عام ٢٠٠٢، وتم تطبيقها اعتباراً من شباط ٢٠٠٢، محدثة تغييرات جوهرية في هيكلة الهيئة، فقد تطلب القانون المعدل وجود مجلس مفوضين يضم خمسة أعضاء متفرغين يتم تعيينه من قبل مجلس الوزراء لادارة الهيئة والاشراف عليها.

إن أهم ما نص عليه القانون المعدل هو التأكيد على استقلالية الهيئة كجهة محايدة تحمي مصلحة المستهلك الأردني والمصالح العامة للقطاع ككل، وذلك في سوق قوي وفعال لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: وهي مهمة حيوية لتأكيد التجرد والنزاهة في فض النزاعات وتأمين القواعد العامة التي تكفل المنافسة في السوق.

إن قدرة الهيئة على لعب دور الحكم باستقلالية ونزاهة قد مكنها من الاستجابة الفاعلة لمتطلبات القطاع ومنحها الثقة للمضي قدماً، وتعتزم ادارة الهيئة ضمان انسجام سوق الاتصالات الأردني مع المعايير الدولية المثلى ليصبح الأردن مهيئاً لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

رؤيا ورسالة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

الرؤيــا

بيئة اتصالات

تنافسية متطورة ومنظمة

ومتاحة للجميع

رسالة الهيئة

ضمان توفر خدمات اتصالات وتكنولوجيا معلومات متقدمة ذات جودة عالية لكافة المستفيدين بأسعار عادلة ومقبولة وفي متناول الجميع من خلال العمل مع كافة الجهات ذات العلاقة باستقلالية وانفتاح وشفافية لإيجاد بيئة تنظيمية عادلة تشجع التنافسية والاستثمار. وبذلك تلبية متطلبات المملكة من خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المدى البعيد

غايات هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

أنشأت الهيئة بموجب قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته لتكون:

- ذراعاً تنفيذياً لتطبيق السياسات الحكومية المتعلقة بقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد.
- ركناً أساسياً في التنمية الاقتصادية في الأردن من خلال:
  - تنمية الأسواق وخلق البيئة التنافسية الملائمة، ضماناً لتوفير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المتطورة بكفاءة وجودة عالية وبأسعار عادلة ومقبولة.
  - تطبيق إجراءات تنظيمية تتسم بالشفافية في أعمال التنظيم والترخيص لتحقيق مبدأ المساواة والعدالة بين جميع المستثمرين وتوفير الأسعار المعقولة وذلك خدمة للمواطن.
  - خلق بيئة مناسبة لتحفيز الاستثمار بهدف التوسع في خدمات الاتصالات.
  - حماية مصالح المستفيدين والمواطنين بما في ذلك حماية حقهم في الخصوصية وتوفير فرص أوسع لهم لاختيار الخدمات والأسعار الأنسب.
  - الاستخدام الأمثل للموارد النادرة مثل الطيف الترددي والسعات الرقمية.

أدوات التنظيم وفلسفة الهيئة في استخدامها

- ترخيص المشغلين

هو حق الانتفاع أو الامتياز الممنوح من قبل هيئة تنظيم قطاع الاتصالات أو سلطة حكومية والذي تحدد بموجبه حقوق وواجبات المشغل فيما يتعلق بالاتصالات. ويهدف إلى إيجاد شركات أو مشغلين قادرين على تلبية حاجات المواطنين في الأردن من خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في بيئة تنظيمية تتميز بالشفافية والعدالة تعمل على تنمية التنافسية والاستثمار بعيداً عن الممارسات الاحتكارية والانفرادية.

- ترخيص الخدمات

إعطاء حق الانتفاع أو الامتياز في تقديم خدمة إرسال واستقبال وتمرير معلومات على شبكات الاتصالات عن طريق استخدام أي من عمليات الاتصال. ويهدف إلى تزويد المستهلكين بخدمات اتصالات وتكنولوجيا معلومات متقدمة ومتنوعة وذات جودة عالية وبأسعار معقولة في متناول الجميع.

- إدارة الترقيم

هي الآلية التي يتم من خلالها تحديد أرقام / رموز/ لخدمات الاتصالات بالإضافة إلى تحديد سعات وأنواع الأرقام بحيث توفر السعات اللازمة لخدمات الاتصالات على المدى القريب والبعيد. وتنظر الهيئة إلى الأرقام باعتبارها ثروة وطنية يجب إدارتها بكفاءة وفاعلية ضمن إجراءات تتصف بالعدالة والشفافية، بحيث يتم تخصيص الأرقام وفقاً لرؤية شمولية مستقبلية تخدم الأردن ككل دون الإضرار بأي مرخص أو وجود إعاقة لأي تطور أو توسع مستقبليين.

- تنظيم الربط البيني بين الشبكات

يعتبر تنظيم الربط البيني بين الشبكات أحد أهم ادوات التنظيم، حيث تستخدم هذه الأداة لتحقيق مجموعة من الاهداف من أهمها توفير خدمات الربط البيني باسعار مبنية على الكلفة، تحفيز التنافسية وتشجيع تطور وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيع انتشار خدمات الاتصالات الموجودة وتوفير الخدمات للمستهلك النهائي بأسعار مقبولة.

- إدارة الطيف الترددي

إدارة كافة النشاطات المرتبطة بتنظيم الطيف الترددي الراديوي؛ وتشمل الإجراءات والعمليات المتعلقة بتوزيع (Allocating) وتخصيص (Assigning) وترخيص وتخطيط الترددات، وتنفيذ كافة الأنظمة والقوانين والتشريعات ذات العلاقة. وتضطلع الهيئة بمجموعة من العمليات والإجراءات الفنية والقانونية للوصول إلى الاستخدام الأمثل والفعال للطيف الترددي من اجل تلبية الاحتياجات لكافة خدمات الاتصالات الراديوية مثل خدمات الاتصالات الأرضية المتحركة أو الثابتة، الساتلية، البحرية، الجوية. وتهدف الهيئة في إدارتها للطيف الترددي إلى ضمان:

- سرعة الإجراءات الخاصة بالتخصيص والترخيص وتوفير الترددات عند الحاجة.
- التعامل بكفاءة وفعالية مع كافة الاستخدامات وحالات التداخل والتشويش وتشجيع الاستخدام الأمثل للطيف الترددي.

- المنافسة المتكافئة والمساواة التي تحفز الإنتاج والإبداع والتطوير وتسمح بمشاركة كافة القطاعات الاقتصادية – كالقطاعين الخاص والعام، وقطاعي الأعمال الصغيرة والمتوسطة – مع المحافظة على كفاءة الاستخدام دون التأثير السلبي والتداخل بين استخدامات هذه القطاعات.
- الوصول إلى هذا المورد الحيوي والهام في الوقت والمكان المناسبين لتلبية الحاجات الملحة لقطاعات الخدمات العامة الأساسية والمعنية بسلامة وأمن الأرواح.
- حماية أنظمة الاتصالات الوطنية من التداخلات الدولية من خلال التنسيق مع دول العالم المختلفة.

أما على الصعيد الاقتصادي فتهدف الهيئة إلى:

- أن تعكس أسعار الطيف الترددي التكاليف الفعلية لاستخدام الطيف.
- تخصيص وتوزيع الطيف الترددي للجهات المختلفة.
- أن تتناسب تكاليف استخدام الطيف مع مخرجات الإنتاج أو المنتج.
- تنظيم الطيف الترددي لتشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات.

- تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات

يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات احد القطاعات الجديدة التي تتولى الهيئة تنظيمها، بموجب التعديلات التي تم إجراؤها على قانون الاتصالات في عام ٢٠٠٢، وذلك بهدف تطوير هذا القطاع بالشكل الذي يمكنه من المنافسة على المستوى الدولي ويؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والدولية.

ولهذه الغاية فقد أنشأت الهيئة دائرة متخصصة بالشؤون التنظيمية تتولى إعداد البرامج والخطط التنظيمية لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد. واستحداث قسماً متخصصاً في قضايا تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات للعمل على إعداد التعليمات والبرامج التنظيمية التي تحكم سير القطاع وعلى رأس أولوياتها إعداد سياسة واضحة لأمن الشبكات تأخذ في الحسبان حماية البنية التحتية لشبكات الإنترنت والمعلومات في الأردن وحماية المستخدم العادي من كل ما من شأنه التأثير على استخدامه للشبكة وحماية الفئات العمرية الصغيرة.

- تنظيم الخدمات البريدية

وكما هو الحال بالنسبة إلى تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات، يعتبر أيضا قطاع الخدمات البريدية من القطاعات الجديدة التي تتولى الهيئة تنظيمها، وفقا لأحكام قانون الخدمات البريدية لعام ٢٠٠٢ وقد أنشأت الهيئة لهذه الغاية قسما مختصا في البريد كجزء من دائرة الشؤون التنظيمية ليتولى مهمة الإشراف على تنظيم هذا القطاع. وتتلخص مهام الهيئة في هذا المجال بما يلي:

- تحديد أسس التسعير للخدمات البريدية الحصرية التي يقدمها مشغل البريد العام والتي يتعين عليه مراعاتها عند تحديد بدل الخدمات.
- مراقبة تنفيذ أحكام عقد الأداء المبرم فيما بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة البريد الأردني.
- مراقبة تنفيذ أحكام قانون الخدمات البريدية والتحقيق في أية مخالفة له واتخاذ الإجراء المناسب بشأنها.
- ترخيص مشغلي البريد الخاص، وفقا لأحكام نظام الترخيص الذي سيصدر لهذه الغاية.

الخدمات الشمولية
وإمكانيات الوصول إلى الخدمات

الخدمات الشمولية
وإمكانيات الوصول إلى الخدمات

المفهوم الأردني الذي تتبناه الهيئة

تناولت السياسة العامة للحكومة في قطاع الاتصالات موضوع الخدمة الشمولية كما يلي:
"تنفيذاً للسياسة المقررة من قبل الحكومة بموجب المادة (٣ب) من قانون الاتصالات، تقوم كل من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات بدراسة السياسة المتعلقة بالتزامات الخدمات الشمولية لتضمينها في الرخص وأساليب تمويل تكاليف هذه الالتزامات وذلك بهدف إعلانها قبل انتهاء مدة انفرادية شركة الاتصالات."

هناك ثلاثة عناصر يجب تحقيقيها لتوفير شمولية الخدمة:

- مدى أو درجة توفر الخدمة (Availability)
- إمكانية الوصول للجميع (Accessibility)
- إمكانية تحمّل كلفة الخدمة (Affordability)

وتعمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع الهيئة، على إصدار السياسة المتعلقة بالتزامات الخدمات الشمولية، حيث يتوقع إصدارها في نهاية شهر حزيران ٢٠٠٤، لتتولى الهيئة بعد ذلك مسؤولية تنفيذ أحكام تلك السياسة بما في ذلك وضع آلية لتمويل شمولية الخدمة وصياغة التعليمات اللازمة لتنفيذ تلك السياسة.

إنجازات الهيئة لعام ٢٠٠٣ محلياً

إنجازات الهيئة لعام ٢٠٠٣ محلياً

الإنجازات التنظيمية

- ترخيص المشغلين

١. ترخيص شبكة الجيل الجديد لتقديم خدمات الراديو المتنقل.

يعتبر هذا الترخيص إضافة جديدة إلى سوق الاتصالات لإدخاله خدمة جديدة والتي تتضمن تقديم خدمة المكالمات من شخص إلى آخر أو من شخص إلى مجموعة أشخاص بكبسة زر واحدة. تستهدف الخدمة شرائح جديدة من السوق أهمها الشركات الكبيرة التي يحتاج موظفوها إلى الاتصال مع أكثر من شخص في نفس الوقت. وسيؤدي إدخال هذه الخدمة الجديدة إلى تعزيز مفهوم التنافسية في السوق الأردني. وقد بلغت قيمة الاستثمار لتقديم الخدمة حوالي ٨٥ مليون دينار أردني.

٢. ترخيص شركة (سويفتل).

وهي رابع شركة في الأردن تحصل على رخصة البطاقات الهاتفية المدفوعة مسبقاً. ويأتي هذا الترخيص في سياق تشجيع التنافسية في سوق الاتصالات المدفوعة مسبقاً، وتشجيع الاستثمار. وقد بلغت قيمة الاستثمار ١٠٠ ألف دينار أردني.

٣. الإعداد لترخيص مشغل خلوي جديد.

وفقاً لسياسة الحكومة المعلنة حيال قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمتعلقة بتحرير قطاع الاتصالات المتنقلة، أصدرت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٣ عدة وثائق ستفتح الباب لعملية إصدار رخصة إضافية لمشغل جديد في قطاع الاتصالات المتنقلة في الأردن. وستساعد هذه الخطوة في توسيع التنافسية والاستثمار في قطاع اتصالات الهاتف المتنقل. وقد اتخذت الهيئة هذا الإجراء استجابة للموافقة التي صدرت يوم ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣ من مجلس الوزراء على خطة الترخيص التي رفعت إلى المجلس. حيث أعدت خطة الترخيص وطورت بالتشاور مع الجمهور والأطراف المعنية.

- ترخيص الخدمات

١. تجديد ترخيص خدمات الاتصالات الشخصية المتنقلة العالمية عبر الاقمار الصناعية (GMPCS) لشركة الشرق الأوسط للاتصالات.

يهدف ترخيص هذه الخدمة التي توفر الاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية إلى إدخال تكنولوجيا جديدة إلى سوق الاتصالات في الأردن تسهل للمواطنين إجراء الاتصالات الدولية.

٢. تنظيم خدمات المشاركة في العوائد وتخصيص المجموعات الرقمية لسبع شركات.

تم تنظيم خدمات المشاركة في العوائد، وتم ربطها برمز خاص (٠٩٠٠)، ليعرف المواطن أن الرقم الذي يبدأ بهذا الرمز يرتبط بخدمة ذات كلفة إضافية يعتمد تحديدها على المضمون الذي يتم تقديمه.

كذلك قامت الهيئة بوضع تعليمات وشروط استخدام لهذه الخدمات أدت إلى زيادة عدد مقدمي هذه الخدمات إلى سبع شركات، مما سيعمل على تعزيز التنافسية ويزيد عدد ونوعية الخدمات المقدمة.

- إدارة الترقيم

قامت الهيئة باعتماد خطة الترقيم الوطنية في شهر آذار من عام ٢٠٠٣ والتي ستكون بمثابة إطار تنظيمي للسعات والرموز الرقمية لخدمة الاتصالات العامة، وتوزيع الأرقام على تلك الخدمات ومقدميها وفقاً لأسس موضوعية وشفافة دون أي تمييز. وهو الأمر الذي أنيط بالهيئة وفقا لقانون الاتصالات على اعتبار أن الأرقام هي ثروة وطنية يجب أن تدار بعناية. وتحدد خطة الترقيم الوطنية الإجراءات التي يجب أن تتبعها شركات الاتصالات المرخصة عند تقدمها للهيئة من أجل تخصيص أو حجز سعات الأرقام إضافة إلى المعلومات التي يجب أن تقدمها هذه الشركات لاستكمال طلباتها والإجراءات الأخرى. وتهدف خطة الترقيم الوطنية إلى ضمان أن مستقبل التطور لأنظمة وخدمات الاتصالات في الأردن لن يتعرض لأي معوقات بسبب نقص سعات الترقيم.

كما وضعت الهيئة كافة الخطوط العريضة لبرنامج تطبيق خطة الترقيم الوطنية، وتولت الإدارة والإشراف على مجموعة عمل خاصة بشؤون الترقيم تم تشكيلها من أعضاء يمثلون شركات الاتصالات ذات العلاقة من أجل الاتفاق على تطبيق كافة التفاصيل الدقيقة في الخطة، كما شكلت الهيئة لجنة توجيهية لشؤون الترقيم من أجل الإشراف على تنفيذ برنامج العمل وإقرار التوصيات التي ترد إليها من قبل مجموعة العمل. هذا وقد تم تقسيم برنامج العمل إلى مرحلتين تم في أولاها تحديد كافة الواجبات والمهام التي ينبغي العمل عليها وتحديد التغيرات التي سوف تتم والاتفاق على التواريخ لإجراء التغيير، والمرحلة الثانية هي مرحلة عملية بحته يتم من خلالها اجراء كافة عمليات التغيير المتوقعة، هذا وقد تم إنجاز المرحلة الأولى من هذا البرنامج، وتم تطبيق أحد التغيرات المطلوبة (جزء من المرحلة الثانية) والمتعلق بأرقام خدمات المشاركة في العوائد (٠٩٠٠).

- تنظيم الربط البيني بين الشبكات

١. إقرار العروض المرجعية للربط البيني لكل من شركة الاتصالات الأردنية وشركة فاست لينك، والتي تتضمن كافة الشروط الفنية والمالية والقانونية لخدمات الربط البيني المقدمة من قبل الشركتين.
٢. إقرار تعرفات جديدة للربط البيني تسري اعتباراً من ٢٠٠٣/٧/١ ولغاية ٢٠٠٣/١٢/٣١.
٣. إصدار إجراءات لتسوية المنازعات المتعلقة بالربط البيني Interconnection Dispute Process.

- إدارة الطيف الترددي

١. المباشرة في بناء نظام إدارة الطيف الترددي المحوسب، الذي سيساهم في إنجاز معظم المهام بطريقة آلية دقيقة تشمل وضع خطط توزيع الترددات وتخصيصها وإجراء الحسابات الهندسية المتعلقة بانتشار الموجات الراديوية، وإصدار رخص استخدام الترددات واحتساب عوائد الترددات، الأمر الذي سيزيد من استخدام الترددات بفعالية أكبر بالإضافة لرفع كفاءة وإنجاز مختلف أعمال إدارة الترددات وتلبية الاحتياجات الحالية والمتوقعة من الترددات لمختلف خدمات الاتصالات الراديوية.
٢. المشاركة في المؤتمر الراديوي العالمي WRC03، من أجل تحديد حزم ترددات لخدمات راديوية جديدة مع وضع قواعد فنية لاستخدام الترددات.

٣.المشاركة في أعمال الجمعية العمومية لقطاع الراديو في الاتحاد الدولي للاتصالات، بهدف تحديث التشريعات المتعلقة بقطاع الراديو في الاتحاد الدولي للاتصالات.

٤.المساهمة في اجتماع الفريق العربي للطيف الترددي في دبي، للتنسيق بين الدول العربية لاتخاذ موقف عربي موحد في المؤتمرات الراديوية الدولية.

٥. التنسيق مع دول الجوار وخاصة سوريا ومصر بخصوص ترددات الهواتف الخلوية، لحماية أنظمة الاتصالات الخلوية على الحدود المشتركة.

٦.إعداد إرشادات وتعليمات ومواصفات أجهزة الاتصالات الراديوية، لحماية الطيف الترددي من الاستخدامات غير المنظمة وحماية المستهلك الأردني وتسهيل الأنظمة المتعلقة بإدخال واستخدام الأجهزة الراديوية.

٧.وضع وتحديث شروط أنظمة الاتصالات الراديوية لربط شبكات الكمبيوتر اللاسلكية الموقعية RLANs، من أجل دعم قطاع تكنولوجيا المعلومات من خلال استخدام وسائل تراسل متطورة لتأمين سرعات عالية.

٨.وضع الشروط اللازمة لإنشاء أنظمة الاتصالات الريادية Pilot Projects، لتشجيع إدخال التكنولوجيا الحديثة والخدمات الجديدة في مجال الاتصالات ودراسة آثارها.

- تنظيم الخدمات البريدية

١.المشاركة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في صياغة نظام ترخيص مشغلي البريد الخاص.

٢.مراقبة شركة البريد الأردني للتأكد من تنفيذها لإحكام عقد الأداء الموقع فيما بين الشركة ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٣.بدء العمل على وضع أسس لتسعير الخدمات البريدية الحصرية المقدمة من قبل شركة البريد الأردني.

التطوير المؤسسي وبناء القدرات

قامت الهيئة باتخاذ العديد من الاجراءات الهادفة الى ترسيخ العمل المؤسسي وبناء القدرات ومنها:

١.تطوير هيكل تنظيمي مرن ومتكامل للهيئة.

وتكمن أهمية اعتماد هيكل تنظيمي جديد في دوره الفعال في تحقيق أهداف الهيئة الاستراتيجية التي تستجيب لتعديلات قانون الاتصالات المتعلقة بالمهام والصلاحيات الجديدة التي أنيطت بالهيئة تلبية للمتغيرات المتسارعة في سوق العمل. ويهدف الهيكل التنظيمي إلى تخفيض كمية الاجراءات الإدارية وتبني آليات فعالة لزيادة كفاءة سير العمل.

٢.استقطاب الكفاءات المؤهلة القادرة على القيام بمهام الهيئة وتحقيق أهدافها.

عملت الهيئة (كقائدة ومنظمة لسوق الاتصالات والمعلومات) على استقطاب أفضل الكفاءات من اللذين يمتازون بالتفكير الإبداعي والمؤهلات العلمية والخبرات العملية والمهارات الخاصة وذلك باتباع إجراءات تعيين تتسم بالشفافية ليشكلوا عقل الهيئة الواعي والمستنير الذي يمكن الهيئة من القيام بدورها الرائد في مجال التنظيم محلياً وإقليمياً.

٣.تطبيق نظام فعال لتقييم الأداء السنوي للموظفين، وتتبلور أهميته في:

- اعتماد الكفاءة معياراً أساسياً لتطوير وترقية الموظفين.
- وضع أهداف محددة لكل موظف تنسجم مع أهداف وخطط الوحدة الإدارية التي يعمل فيها.
- تأكيد أهمية الحوار بين الرئيس المباشر والمرؤوس وإجراء التغذية الراجعة.
- العمل على رفع إنتاجية الموظفين من خلال التدريب والتأهيل اللازمين، لسد الفجوة بين الأداء الحالي والأداء المطلوب والأمثل.

٤.تبني برنامج متكامل لتجذير ثقافة التميز يتمثل فيما يلي:

- خلق ثقافة مؤسسية تهدف إلى تقديم الخدمات بشكل يضاهي الممارسات الدولية المثلى، وتؤدي إلى إرساء قواعد البناء المؤسسي الفعال.
- ضمان فعالية إدارة العمليات والإجراءات لإعمال الهيئة الداخلية والخارجية.
- زيادة الرضى الوظيفي للموظفين.
- بناء القدرات من خلال تطوير مهارات وقدرات ومعارف الموظفين، وتوفير برامج تدريبية في مجال المسائل التنظيمية.
- تحسين آليات نقل المعرفة والمعلومات.
- ضمان الشفافية في اتخاذ القرارات.

إنجازات ٢٠٠٣ إقليمياً ودولياً

إنجازات ٢٠٠٣ إقليمياً ودولياً

المشاركة في تأسيس شبكة الهيئات العربية لتنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ATRN)

كان للهيئة دور فاعل ورائد على المستوى الإقليمي بوصفها أقدم هيئات تنظيم قطاع الاتصالات في المنطقة، فبادرت مع نظيراتها من الهيئات العربية إلى تأسيس "شبكة الهيئات العربية لتنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات" ATRN. وقد ترأست الهيئة الاجتماع التحضيري الذي عقد في الأردن في الفترة من ٢٧-٢٨ آب ٢٠٠٣ تحت رعاية دولة رئيس الوزراء وحضرته وفود من ١٢ دولة عربية.

وقد نوقشت خلال الاجتماعات أربعة محاور عمل لغايات وضع مسودة النظام الأساسي في اجتماع العام المقبل للشبكة والذي سيعقد في عمان خلال شهر آذار ٢٠٠٤، وتشمل محاور العمل:

- مهام ووظائف الشبكة.
- مصادر وآليات التمويل.
- الخطة الاستراتيجية.
- الهيكل التنظيمي والنظام الأساسي.

وتتولى شبكة الهيئات العربية لتنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المهام التالية:

- تبادل الآراء والخبرات فيما يخص تنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- التنسيق لتحقيق الانسجام في الممارسات التنظيمية في العالم العربي من خلال تبادل المعلومات والسعي إلى توحيدها، والعمل على اعتماد مواقف متقاربة لتلك الممارسات.
- توفير نماذج لأنظمة وسياسات وإجراءاتٍ سليمة ذات شفافية تهدف إلى تشجيع التطوير والتحديث للشبكات وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأسلوب فعال وملائم من أجل ضمان تقديم مثل هذه الخدمات إلى المستفيدين بأنسب كلفة وبأعلى جودة.
- السعي إلى تنسيق مواقف أعضاء الشبكة لتبني رأي موحد في المحافل الإقليمية والدولية وذلك في حدود الوظائف والمهام المناطة بالشبكة.

ترؤس الاجتماع الرابع لمنتدى هيئات تنظيم قطاع الاتصالات العالمي GSR

ترأست المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بهيئة تنظيم قطاع الاتصالات الاجتماع الرابع لمنتدى هيئات تنظيم قطاع الاتصالات العالمي GSR والذي عقد في جنيف في الفترة من ٨ – ٩ كانون الأول ٢٠٠٣ بمشاركة أكثر من ٤٠٠ شخصية تمثل هيئات تنظيم الاتصالات من ٨٠ بلداً حول العالم، إضافة إلى منظمات دولية من ضمنها البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وركز الاجتماع على موضوعين رئيسين هما "شمولية الخدمات" Universal Services "وشمولية الوصول إلى الخدمات" Universal Access.

واكتسب الاجتماع أهمية خاصة لانعقاده قبيل القمة العالمية الأولى لمجتمع المعلومات WSIS والتي التأمت في جنيف خلال الفترة من ١٠ – ١٢ كانون الأول ٢٠٠٣، وخرج اجتماع منتدى هيئات تنظيم قطاع الاتصالات العالمي بمسودة إعلان مبادئ قدمت إلى القمة العالمية الأولى لمجتمع المعلومات. ووضحت الهيئة في هذا الاجتماع الرؤية الأردنية في هذا الإطار كما حددها صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني المعظم.

وقدم المشاركون في ختام أعمال الاجتماع عدة توصيات إلى الأمين العام للأمم المتحدة تتضمن الإرشادات التي تحاكي التطبيقات العالمية لتحقيق شمولية الوصول إلى خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإعداد وتحضير بيئة تنظيمية، كما أشار المشاركون إلى أن نجاح السياسة المتعلقة بشمولية الوصول إلى الخدمات تعتمد على الدعم السياسي والذي يتفهم دور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كوسيلة لتحقيق التنمية، وأكد المشاركون على ضرورة وعي هيئات التنظيم لدورها في تطبيق سياسات شمولية الوصول إلى خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتحفيز المنافسة بهذا الخصوص، وبينوا وجوب تبني سلسلة من المعايير لتحقيق ذلك ومنها استفادة كل المواطنين من شمولية الوصول إلى الخدمات بغض النظر عن المستوى الاجتماعي والاقتصادي أو الموقع الجغرافي، وشدد المؤتمرون على أهمية رسم سياسات خاصة لشمولية الوصول إلى الخدمات وإصدار تعليمات وممارسة تطبيقات من أجل خلق دوافع لدى القطاع الخاص لتطوير وتوسيع نطاق شمولية الوصول إلى الخدمات.

ورشات العمل والمؤتمرات التي نظمتها أو استضافتها الهيئة

	الفعالية	تاريخها
١	يوم الاتصالات العالمي	٢٠٠٣/٥/١٧
٢	معرض للاتصالات على هامش الاحتفال بيوم الاتصالات العالمي	٢٠٠٣/٥/١٧
٣	الاجتماع التحضيري لمأسسة شبكة الهيئات العربية لتنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢٧-٢٠٠٣/٨/٢٨
٤	ورشة العمل الإقليمية حول ترخيص خدمات وشبكات الاتصالات	٢-٢٠٠٣/٩/٤

وسعت الهيئة أيضاً إلى تركيز الضوء على الأردن كمركز متميز على الخارطة العالمية في مجال تنظيم القطاع مما ينعكس إيجابياً على جذب الاستثمارات إلى الأردن وفتح الباب للشركات العالمية للاستثمار في مشاريع ومبادرات تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، وفي هذا الخصوص قامت الهيئة بما يلي:

- استضافة عدد من فعاليات مركز التميز العربي في مجال المسائل التنظيمية بهدف بناء القدرات وتنمية المهارات لدى الدول العربية.
- عقد برامج تدريبية مكثفة بمشاركة الدول العربية مثل العراق الشقيق والأجهزة الحكومية الأردنية ذات العلاقة وذلك مساهمة من الهيئة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالقطاع بناءً على معرفة الأطراف ذات العلاقة بمجريات القطاع وتفاصيله.

الخطط الاستراتيجية المستقبلية

الخطط الاستراتيجية المستقبلية

الغايات الاستراتيجية والأهداف

اختطت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات لنفسها منهجاً طموحاً لإنجاز أهدافها وتحقيق غاياتها، وخلت بالمرونة اللازمة لتحقيق ما أوكل إليها من مهام وأهداف. ومن أجل تحقيق أهدافها، فقد اتخذت الهيئة هيكلاً تنظيمياً ومخططاً استراتيجياً جديدين، وأطلقت برنامجاً للتوظيف والتأهيل، وهي بصدد تطبيق برنامج تدريبي لموظفيها وتدعيم موارد الهيئة القانونية والإجرائية والتنظيمية وضمان شفافية اتخاذ القرارات وإشراك الأطراف المعنية في صنعها وتطوير وتنفيذ استراتيجية راسخة ومحكمة للعناية بالمستهلك.

توضح الأهداف والإجراءات التالية الكيفية التي ستقوم بها الهيئة لتحقيق خططها الاستراتيجية:

الهدف الأول:

العمل على خفض أسعار الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال:

- متابعة تطبيق تعليمات الربط البيني.
- فتح السوق ومنح التراخيص لمشغلين جدد.
- تعزيز المنافسة بإدخال خدمات جديدة ووضع التعليمات التنظيمية اللازمة.

الهدف الثاني:

توفير خيارات أوسع للمواطنين من خلال:

- ترخيص خدمات جديدة وتحرير السوق تبعاً للسياسة العامة المعتمدة من مجلس الوزراء الموقر.
- توفير سعات رقمية لاستيعاب خدمات إضافية بتطبيق خطة الترقيم الوطنية الجديدة.
- تمكين المواطن من عملية نقل أرقامه من مشغل إلى آخر وإنهاء حكرية الأرقام بين المشغلين.
- ترخيص مشغلين جدد مما يؤدي إلى إدخال خدمات جديدة.

الهدف الثالث:

تشجيع الاستثمار وفتح سوق المنافسة من خلال:

- تطبيق سياسة الحكومة الأردنية التي تقضي بترخيص مشغل جديد لتقديم خدمات الاتصالات المتنقلة.
- التحضير لتحرير سوق الاتصالات للهواتف الثابتة تطبيقاً للسياسة العامة للقطاع المعتمدة من مجلس الوزراء الموقر.
- منح رخص جديدة لخدمة البطاقات الهاتفية المدفوعة مسبقاً وخدمات أخرى.

الهدف الرابع:

الاستخدام الأمثل للطيف الترددي من خلال:

- إعداد الجدول الوطني لتوزيع الترددات مع مراعاة الدقة والمعايير الفنية العالمية لآلية التوزيع، بالتنسيق والتعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة (القوات المسلحة الأردنية، سلاح الجو، المخابرات، الأمن العام، التلفزيون).
- وضع خطة البث التلفزيوني الرقمي الأرضي وفق الشروط والمعايير المعتمدة من الاتحاد الدولي للاتصالات بالتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة ومن خلال اللجنة الاستشارية للترددات المعنية من قبل الهيئة.
- وضع مواصفات ومعايير السلامة الراديوية لمراعاة متطلبات السلامة والمحافظة على البيئة.

الهدف الخامس:

اعتماد الكفاءة معياراً أساسياً للتطوير وإرساء قواعد البناء المؤسسي بعيداً عن المحسوبية والواسطة من خلال:

- إقرار هيكل تنظيمي جديد ينبع من مهام وصلاحيات الهيئة المناطة بها بموجب القانون.
- تجذير ثقافة التميز من خلال تطبيق برامج متطورة في مجال تنمية الموارد البشرية وإدارة المعرفة ومن ضمنها اعتماد برنامج لتقييم الأداء الفردي والمؤسسي.
- توفير الكوادر المؤهلة من خلال إجراءات تعيين تتسم بالشفافية والمصداقية، واعتماد برامج تدريبية عديدة.
- إدارة العمليات وتوثيق الإجراءات لأعمال الهيئة الداخلية والخارجية.
- إطلاق مشاريع حديثة ومتطورة لبرامج الحوافز والمكافآت للموظفين بالإضافة إلى برامج الاحتفاظ بالكفاءات.

خطة ٢٠٠٤

- التنظيم

- **ترخيص المشغلين**

١.ترخيص شبكة اتصالات متنقلة جديدة.

سيعمل هذا الترخيص على زيادة التنافسية في سوق الاتصالات المتنقلة، ويدفع إلى استحداث خدمات جديدة واستخدام تكنولوجيا حديثة، مما سيؤدي إلى توسع وانتشار خدمة الهاتف المتنقل إلى قطاعات أوسع من المجتمع ويعمل على خفض أسعار مكالمات الاتصالات المتنقلة.

٢.وضع نظام لقياس ومراقبة مؤشرات أداء المرخصين.

٣.تعديل اتفاقيات الترخيص لتتماشى مع التوجه لتحرير القطاع.

يهدف هذا الإجراء إلى تعديل اتفاقيات ترخيص شركات الاتصالات الخلوية الحالية بما يتماشى مع ترخيص مشغل جديد وبما يسمح باستمرار التنافسية بين الشركات، وبشكل متزامن مع منح الرخصة للمشغل الجديد.

٤.إعداد مقترح التراخيص الإضافية لقطاع الاتصالات الثابتة.

ستقوم الهيئة بتجهيز مقترح واضح وصريح للتراخيص الإضافية المنوي طرحها في قطاع الاتصالات الثابتة متضمناً شروط الرخص ومتطلبات المتقدمين وإجراءات الترخيص. وسيتم الإعلان عن هذا المقترح ونشره للتشاور واستمزاج وجهات نظر أصحاب العلاقة من القطاعين العام والخاص قبل ٣٠ حزيران ٢٠٠٤.

- **إدارة الترقيم**

١.سيتم العمل على استكمال تطبيق خطة الترقيم بشكل كامل.

٢.استكمال خطة قابلية انتقال الأرقام (Mobile Number portability) التي ستؤدي إلى زيادة التنافسية، وتمكين المشتركين من اختيار مشغل الاتصالات المتنقلة المناسب دون الاضطرار إلى فقدان الرقم القديم واستبداله برقم جديد.

٣.إعداد السجل الوطني للترقيم، ونشره على موقع الهيئة الإلكتروني على الإنترنت.

- **تنظيم الربط البيني بين الشبكات**

١.تحديد أجور جديدة للربط البيني مبنية على الكلفة تسري اعتبارا من ٢٠٠٤/١/١ ومراجعتها في ٢٠٠٤/٧/١ بناءا على البيانات المالية لعام ٢٠٠٣.

٢.المتابعة مع الشركات المرخصة للتأكد من توقيع اتفاقيات ربط جديدة، وفقا للعروض المرجعية التي أقرتها الهيئة لكل من شركة الاتصالات الأردنية وشركة فاست لينك وأجور الربط الجديدة.

٣.إجراء مراجعة لإرشادات الربط البيني لضمان احتوائها على كافة خدمات الربط البيني الضرورية لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة والتي سيتم خلالها استكمال تحرير سوق خدمات الاتصالات الثابتة وإنهاء فترة الانفرادية الممنوحة لشركة الاتصالات الأردنية.

- **إدارة الطيف الترددي**

١. إعداد الجدول الوطني لتوزيع الترددات، لتنظيم عملية تخصيص الترددات في المملكة لمختلف خدمات الاتصالات الراديوية.

٢. حوسبة الترددات باستخدام نظام إدارة الترددات ASMS، بهدف زيادة كفاءة استخدام وتخطيط الطيف الترددي وتلافي التأثيرات السلبية على خدمات الاتصالات الراديوية.

٣. المشاركة في مجموعات الدراسة المنبثقة عن قطاع الراديو لدى الاتحاد الدولي للاتصالات، من أجل رفع كفاءة وقدرات العاملين في مجال إدارة الطيف الترددي.

٤. إعداد برنامج توعوية وتثقيف في مجال إدارة الترددات للمعنيين في الجامعات الأردنية، من أجل التوعية بأهمية المورد الوطني غير المتجدد (طيف الترددات) وأهمية إدارته بفعالية وكفاءة عالية بالإضافة لزيادة التعاون مع الجامعات الأردنية.

٥. دراسة تكنولوجيا الاتصالات الحديثة ومواصفات أنظمة الاتصالات التي تستخدم فيها والخدمات التي يمكن أن تقدم من خلالها، بهدف التحضير والاستعداد المسبق لإدخال تكنولوجيا حديثة للمملكة.

٦. التحضير لمؤتمر إعادة تخطيط قنوات البث التلفزيوني الأرضي لإدخال البث الرقمي التلفزيوني والمشاركة فيه، وحفظ حقوق المملكة في القنوات التلفزيونية.

٧. متابعة وتنظيم كافة شؤون الترددات الخاصة بالمشغلين الجدد، لتسهيل تنفيذ المشاريع المرخصة وتقديم الخدمات في الوقت المحدد وبجودة عالية.

٨. التحضير للمؤتمر الراديوي العالمي WRC07، من أجل تحديد حزم ترددات لخدمات راديوية جديدة مع وضع القواعد الفنية لاستخدامها.

٩. استضافة اجتماع الفريق العربي للطيف الترددي في عمان، من اجل التحضير لمؤتمري إعادة تخطيط البث التلفزيوني والمؤتمر الراديوي العالمي WRC07.

١٠. استضافة الورشة الإقليمية لإدارة الطيف الترددي، من أجل توعية العاملين في مجال إدارة الطيف الترددي واطلاعهم على التجربة الأردنية وتبادل الخبرات في هذا المجال.

- **تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات**

١. صياغة وتنفيذ سياسة أمن شبكات الإنترنت والتي تهدف إلى حماية بيئة الإنترنت في الأردن.

٢. إعداد مقترح شامل لتنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات يشمل كافة القطاعات الفرعية لتكنولوجيا المعلومات وذلك بهدف تحقيق الأداء الأمثل لقطاع تكنولوجيا المعلومات في الأردن.

- **تنظيم الخدمات البريدية**

١. وضع أسس لتحديد أسعار الخدمات البريدية الحصرية التي يقدمها مشغل البريد العام.

٢. إصدار الرخص لمشغلي البريد الخاص، وفقا لنظام ترخيص مشغلي البريد الخاص.

٣. إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام نظام ترخيص مشغلي البريد الخاص والتي تشمل التعليمات الخاصة بطرق ومواعيد استيفاء الرسوم، تعليمات تحويل الرخصة من فئة إلى أخرى، تعليمات فحص البعائث البريدية الخاصة وكافة التعليمات الأخرى اللازمة لتنفيذ أحكام النظام.

- التطوير المؤسسي وبناء القدرات

١. العمل على استكمال توثيق كافة عمليات وإجراءات الهيئة بهدف:

- ضمان جودة العمليات والإجراءات التي تقوم بها الهيئة واستمراريتها، من خلال تطبيق القواعد والأسس لترسيخ المؤسسية.
- تحقيق رضا الجهات التي تتعامل معها الهيئة من خلال توفير أسس واضحة وشفافة للتعامل معهم.

٢. التوجه إلى وضع نظام تقييم أداء مؤسسي يضمن:

- ملائمة وفعالية أهداف الهيئة مع الأهداف الوطنية للمملكة.
- وضع نظام للمسائلة يضمن توفر التغذية الراجعة لغايات تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية.

البيان المالي

هيئة تنظيم قطاع الإتصالات

هيئة ذات استقلال مالي وإداري

عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣

هيئة تنظيم قطاع الإتصالات

هيئة ذات استقلال مالي وإداري

عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

فهرس

	صفحة	بيان
الميزانية العمومية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣	٥٩	أ
بيان الدخل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣	٦١	ب
بيان التغيرات في الوفر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣	٦٢	ج
بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣	٦٣	د

هيئة تنظيم قطاع الإتصالات

هيئة ذات استقلال مالي وإداري

عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

الميزانية العمومية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٣ / بيان أ

٢٠٠٢	٢٠٠٣	إيضاحات	الموجودات
دينار أردني	دينار أردني		**الموجودات المتداولة**
٤,٣١٧,٦٠٦	٢,٧٥٢,٣٣٦		نقد لدى البنك
٤,٢٦٨,٨٩٦	٣,٤٦١,٠١٥	٣	ايرادات مستحقة
٣,٤٤١	١٣,٥٧٧	٤	ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى
٩٦,٤٧٨	٣١,٢٢٢		المستودعات
٨,٦٨٦,٤٢١	**٦,٢٥٨,١٥٠**		**مجموع الموجودات المتداولة**
			الموجودات غير المتداولة
٥٢٧,٨٣١	٧٢٢,٤٥٧	٥	الممتلكات والآلات والمعدات
٩,٢١٤,٢٥٢	**٦,٩٨٠,٦٠٧**		**مجموع الموجودات**

هيئة تنظيم قطاع الإتصالات

هيئة ذات استقلال مالي وإداري

عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

الميزانية العمومية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٣ / بيان أ

٢٠٠٢	٢٠٠٣	إيضاحات	المطلوبات والفائض المرحَّل
دينار أردني	دينار أردني		**المطلوبات المتداولة**
١,٩٨٩,٨٨٠	٥,١٣٩,١٠٤		إيرادات مقبوضة مقدما
١٠٩,١٤١	١٥٦,٩١٩	٦	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
١,٣٤٩,٣٥٦	١,١٩٢,٦٤٤	٧	أمانات
٣١٧,٧١٧	١,٧٥٠,٧٨١	٨	مخصص شراء ممتلكات واعداد دراسات
٣,٧٦٦,٠٩٤	**٨,٢٣٩,٤٤٨**		**مجموع المطلوبات المتداولة**
			صافي (زيادة المصروفات عن الإيرادات)
٥,٤٤٨,١٥٨	(١,٢٥٨,٨٤١)		الوفر المتراكم – بيان ج
٩,٢١٤,٢٥٢	**٦,٩٨٠,٦٠٧**		**مجموع المطلوبات والفائض المرحَّل**

هيئة تنظيم قطاع الإتصالات

هيئة ذات استقلال مالي وإداري

عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

بيان الدخل للسنة المنتهية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٣ / بيان ب

٢٠٠٢	٢٠٠٣	إيضاحات	
دينار أردني	دينار أردني		الايرادات
٣٨,١٩٩,٨٨٤	٢٦,٤١٤,٨٩١	٩	الإيرادات
٣٢٢,٥٣٧	٤٢٤,٦٥٢	١٠	إيرادات أخرى
٣٨,٥٢٢,٤٢١	**٢٦,٨٣٩,٥٤٣**		**مجموع الايرادات**
(٩١٥,٧٩٣)	(١,٦٧٢,٦٢١)	١١	نفقات تشغيلية
(١٢٣,٥٢٥)	(١٧٨,٩٦٣)	١٢	نفقات تحويلية
(٢٩٣,٨٠٢)	(١,٠٣٠,٠٠٠)		نفقات استشارات فنية ودراسات
(٦,٤٣٠)	–		أجهزة محولة إلى دوائر حكومية
٣٧,١٨٢,٨٧١	**٢٣,٩٥٧,٩٥٩**		**صافي وفر السنة – بيان ج**

هيئة تنظيم قطاع الإتصالات

هيئة ذات استقلال مالي وإداري

عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

بيان التغيرات في الوفر للسنة المنتهية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٣ / بيان ج

٢٠٠٢	٢٠٠٣	
دينار أردني	دينار أردني	
٤,١٣٣,٧٩٥	٥,٤٤٨,١٥٨	رصيد الوفر في بداية السنة
٣٧,١٨٢,٨٧١	٢٣,٩٥٧,٩٥٩	فائض السنة
٦٦	(٦٦٤,٥٧٤)	تعديلات سنوات سابقة
(٣٥,٧١١,٢٧٨)	(٢٨,٦٥٥,٠٠٠)	مبالغ محولة لوزارة المالية
٥,٦٠٥,٤٥٤	**٨٦,٥٤٣**	**رصيد الوفر قبل المخصصات**
(١٥٧,٢٩٦)	(١,٣٤٥,٣٨٤)	المحول الى مخصص شراء ممتلكات
٥,٤٤٨,١٥٨	**(١,٢٥٨,٨٤١)**	**رصيد (العجز) الوفر المتراكم في نهاية السنة – بيان أ**

هيئة تنظيم قطاع الإتصالات

هيئة ذات استقلال مالي وإداري

عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٣ / بيان د

٢٠٠٢	٢٠٠٣	
دينار أردني	دينار أردني	**التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية**
٣٧,١٨٢,٨٧١	٢٣,٩٥٧,٩٥٩	صافي وفر السنة
		تعديلات لـ :
١٠٧,٠٨١	١٢٩,٩٥٢	إضافات استهلاكات
١١,٨٤٢	(٢,٦٢١)	حذوفات استهلاكات
(٥٩٦,٢٩١)	٨٧,٦٨٠	مخصص شراء ممتلكات وإعداد دراسات
		التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(٣١,٦٥٠)	٨٠٧,٨٨١	إيرادات مستحقة
(٦١٤)	٦٥,٢٥٦	المستودعات
٨٩٦,٢٤٤	٣,١٤٩,٢٢٤	إيرادات مقبوضة مقدما
(١,٢٧٥)	(١٠,١٣٦)	ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى
١٠٨,٥٤١	٤٧,٧٧٨	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
١,٥٥٩,١٠٣	(١٥٦,٧١٢)	أمانات
٣٩,٢٣٥,٨٥٢	**٢٨,٠٧٦,٢٦١**	**صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية**
		التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
(٧٩,٠٢٣)	(٣٢٥,٩٨١)	إضافات ممتلكات وآلات ومعدات
–	٤,٠٢٤	حذوفات ممتلكات وآلات ومعدات
(٧٩,٠٢٣)	**(٣٢١,٩٥٧)**	**صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية**
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(٣٥,٧١١,٢١٢)	(٢٩,٣١٩,٥٧٤)	مبالغ حوّلت لوزارة المالية وتعديلات سنوات سابقة
(٣٥,٧١١,٢١٢)	(٢٩,٣١٩,٥٧٤)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
٣,٤٤٥,٦١٧	(١,٥٦٥,٢٧٠)	صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل
٨٧١,٩٨٩	٤,٣١٧,٦٠٦	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
٤,٣١٧,٦٠٦	**٢,٧٥٢,٣٣٦**	**النقد والنقد المعادل في نهاية السنة – بيان أ**

ملحق ١

ملحق ١

لمحة عن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن

يعتبر قطاع الاتصالات الأردني أحد أهم القطاعات في المنطقة، فعلى مدى السنوات القليلة الماضية شهد قطاع الاتصالات الأردني تغيرات كثيرة من بينها التخاصية والتحرير، والتي نجم عنها توفير خدمات اتصالات جديدة متطورة وبأسعار منافسة.

كانت مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية حتى عام ١٩٩٥ هي التي تتولى تنظيم قطاع الاتصالات وتدير كافة خدمات الاتصالات في المملكة وتحت إشراف وزارة البريد والاتصالات آنذاك. وفي عام ١٩٩٥ صدر قانون جديد للاتصالات أنشئت بموجبه هيئة تنظيم قطاع الاتصالات لتكون هيئة مستقلة مالياً وإدارياً ولتتولى تنظيم القطاع وتنفيذ سياسة الحكومة، وتم بعد ذلك تحويل مؤسسة الاتصالات إلى شركة مساهمة عامة تملكها الحكومة.

وفي بداية العام ٢٠٠٠ قامت الحكومة ببيع ٤٠٪ من حصتها في شركة الاتصالات لتجمع مستثمرين يقوده شركة فرانس تليكوم والبنك العربي، في الوقت الذي اشترت به مؤسسة الضمان الاجتماعي ٨٪ أخرى من حصة الحكومة، وفي شهر تشرين ثاني من نفس العام طرحت الحكومة جزءاً من حصتها للبيع وتم بيع ١٠,٥٪ منها للجمهور بحيث أصبحت حصة الحكومة ٤١,٥٪.

ونتيجة للجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة، انضم الأردن إلى ١٣٥ عضواً في منظمة التجارة العالمية في نهاية العام ١٩٩٩، وأصبح عضواً كامل العضوية في شهر حزيران من عام ٢٠٠٠، وقد قدم الأردن التزاماته فيما يتعلق بقطاع الاتصالات ضمن العروض التي قدمت للانضمام إلى المنظمة والتي تضمنت تحرير قطاع الاتصالات بنهاية عام ٢٠٠٤.

وتناغماً مع التزامات الأردن تجاه منظمة التجارة العالمية، أصدرت الحكومة قانوناً جديداً للاتصالات في كانون ثاني من عام ٢٠٠٢، والذي أكد على استقلالية الهيئة من خلال إعادة تشكيل مجلس إدارتها من مجلس إدارة غير متفرغ يرأسه معالي وزير البريد والاتصالات إلى مجلس مفوضين يتألف من خمسة أعضاء متفرغين بشكل كامل لعمل الهيئة. كما تضمن القانون تحويل وزارة البريد والاتصالات إلى وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات.

وضمن سعي الحكومة لتنفيذ التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية وتحرير القطاع، وبهدف إرساء البيئة التشريعية المناسبة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أصدرت الحكومة مؤخراً وثيقة السياسة العامة لقطاع الاتصالات (في أيلول ٢٠٠٣)، والتي أكدت عزم الحكومة على تحرير القطاع وإنهاء الاحتكار الثنائي لشركتي الهواتف الخلوية في بداية عام ٢٠٠٤، وتنفيذا لذلك قامت الهيئة بتاريخ ٢٣-١١-٢٠٠٣ بنشر برنامجها لترخيص شركة جديدة لتقديم الخدمة الهاتفية المتنقلة.

ومن ناحية أخرى أكدت السياسة عزم الحكومة على إنهاء انفرادية شركة الاتصالات بنهاية عام ٢٠٠٤ تنفيذاً للالتزام تجاه منظمة التجارة العالمية.

هذا وقد أرست الهيئة القواعد الرئيسية التي يمكن الاعتماد عليها لبناء وتنظيم قطاع اتصالات قوي يمكنه مواجهة التحديات المستقبلية المتمثلة في فتح السوق وتحريره في نهاية عام ٢٠٠٤، فقد أصدرت الإرشادات الخاصة بالربط البيني، كما أقرت مؤخراً عروض الربط المرجعية التي يتوجب على مشغلي الشبكات الرئيسيين تقديمها لمن يرغب بالربط معهم، وأقرت أيضاً خطة ترقيم وطنية جديدة، كما أصدرت قرارات هامة تتعلق بأجور الربط البيني بين المشغلين استناداً للكلفة الفعلية لها، وأصدرت كذلك العديد من التعليمات التي تنظم القطاع وفق أسس من العدالة والموضوعية والشفافية.

وقد حقق قطاع الاتصالات خلال الحقبة الماضية تطورا ملموسا على كافة الأصعدة التشريعية والتنظيمية وتطوير البنية التحتية وتقديم خدمات جديدة وزيادة نسب انتشار الخدمات القائمة وكذلك تحسين نوعية الخدمات المقدمة وتكاليف تقديم هذه الخدمات. وقد كان لتلك التطورات انعكاسات ايجابية عديدة على الاقتصاد الوطني، وبشكل خاص على زيادة الاستثمار وخلق فرص العمل وتطوير البنية التحتية للمملكة، وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية للقطاعات الأخرى ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وفيما يلي أهم المؤشرات في قطاع الاتصالات:

- زيادة نسبة انتشار الخدمات، فقد زادت نسبة انتشار مختلف الخدمات خلال السنوات السبع الماضية بمتوسط سنوي بلغ خلال الفترة (١٩٩٧- ٢٠٠٣) ما يلي:
  - ٦ ٪ للخدمة الهاتفية الأساسية.
  - ٦٢ ٪ للخدمة الهاتفية المتنقلة.
  - ٤٠ ٪ لخدمة الإنترنت.

- وزاد حجم الاستثمار بالمتوسط بمقدار ٤,٨ ٪ سنوياً خلال نفس الفترة.

ومن ناحية أخرى تنوعت خدمات الاتصالات المقدمة خلال السنوات القليلة الماضية والتي أهمها:

- خدمة تراسل المعطيات (الإنترنت) في عام ١٩٩٦
- خدمة الهواتف العمومية في عام ١٩٩٧
- خدمة الاتصالات العالمية الشخصية المتنقلة عبر الأقمار الصناعية (GMPCS) في عام ٢٠٠١
- خدمة الخط السريع ADSL في عام ٢٠٠٠، لتوفير سرعات نقل معلومات عالية
- خدمة الشبكة الرقمية المتكاملة/السرعة الأولية ISDN/PRI في عام ٢٠٠٠
- خدمة الاتصال المجاني Toll Free Service في عام ٢٠٠٠
- خدمات البطاقات المدفوعة مسبقاً في عام ٢٠٠١
- ترخيص خدمة الراديو المتنقل في عام ٢٠٠٣

وأصبح بذلك عدد الشركات المرخصة لتقديم خدمات الاتصالات (٣٠) شركة ومؤسسة حتى هذا التاريخ، تعود ملكية الجزء الأعظم منها إلى القطاع الخاص، مقارنة ب (٣) شركات في عام ١٩٩٥.

- ارتفاع حجم الاستثمار في القطاع ليصل إلى حوالي (١٠٦) مليون دينار في عام ٢٠٠٣ مقابل (١٩) مليون دينار في عام ١٩٩٤.

- خلق فرص عمل جديدة. فقد ارتفع حجم العمالة في القطاع من (٤٣١٧) في عام ١٩٩٤ إلى (٥٤٦٧) في نهاية عام ٢٠٠٣. يضاف إلى ذلك حوالي ٣٠٠٠ فرصة عمل أخرى نشأت عن التطور في القطاع في الأنشطة والقطاعات الأخرى ذات العلاقة والتي لا تقل أهمية عن فرص العمالة التي استحدثت في القطاع بشكل مباشر. وذلك على شكل موزعين ووكلاء لخدمات الاتصالات، خصوصا في مجال خدمات الهواتف المتنقلة وخدمات الإنترنت.

والجدول التالي يبين أهم المؤشرات في قطاع الاتصالات:

	١٩٩٧	٢٠٠٣	معدل النمو السنوي ٪
أعداد المشتركين (ألف مشترك):			
هاتف ثابت	٤١٦	٦٢٢	٪٦
هاتف خلوي	٤٥	١٣٢٥	٪٦٢
الإنترنت	٩	٩٥	٪٤٠
نسب الانتشار (٪):			
هاتف ثابت	٪٩,١	٪١١,٣٦	٪٣
هاتف خلوي	٪٠,٩٨	٪٢٤,١٩	٪٥٨
الإنترنت	٪٠,٢	٪١,٧٥	٪٣٦
الخدمات المقدمة:	الهاتف الثابت الهاتف المتنقل لانترنت النداء الآلي الهواتف العمومية	الهاتف الثابت الهاتف المتنقل الانترنت النداء الآلي البطاقات مسبوقة الدفع الهواتف العمومية GMPCS ADSL ISDN Frame Relay VSAT خدمة الاتصال المجاني الراديو المتنقل خدمة التتبع وتحديد الموقع الجغرافي	
الشركات المرخصة:	١٧	٣٠	

أما فيما يتعلق بقطاع تكنولوجيا المعلومات فقد شهد القطاع في الأردن قفزة كبيرة في السنوات الماضية نظرا للرعاية الخاصة التي توليها القيادة الأردنية لهذا القطاع ولمعرفتها بالتأثير المهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على اقتصاديات الدول. فقد بين جلالة الملك عبدالله الثاني في الكثير من المناسبات أن على الأردن المضي قدما في تطوير تقنية المعلومات والاتصالات في المنطقة، مؤكدا على دعمه الكامل للقائمين على تنمية و تطوير هذا القطاع في المملكة و إزالة العقبات التي تحول دون نموه و انتشاره وفق ما هو مخطط له.

هذا وقد تعددت المبادرات المتعلقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات، ونخص بالذكر مبادرة Reach التي جاءت لتجسد رؤية جلالة الملك حول أردن متطور، شعب متعلم، مدارس موصولة إلكترونياً. ومن أهم أهداف مبادرة Reach توفير ٣٠٠٠٠ فرصة عمل في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ورفع حجم الصادرات السنوية إلى ٥٥٠ مليون دولار، وزيادة حجم الاستثمارات الخارجية إلى ١٥٠ مليون دولار.

كما وان للمبادرة أهداف اجتماعية أخرى تتمثل في رفع سوية الخدمات المقدمة، تحسين أسس وأساليب التعليم في المدارس والجامعات، تشجيع التنافسية بين القطاعات والخدمات، وتقليل الاعتماد على الأسواق الأخرى.

يخطط الأردن من خلال هذا النمو الهائل لتكنولوجيا المعلومات لوضع البلد على قمة ثورة المعلومات في العالم العربي مما سيمكن الأردنيين من الحصول على فرص اكبر لتحسين مستواهم المعيشي. و في ظل مبادرة تكنولوجيا المعلومات فانه من المؤمل أن يحصل الجميع وخصوصا النساء والشباب تدريجيا على منفذ للإنترنت وخدمات المعلومات.

عدد المشتركين في خدمات الاتصالات المرخصة

	عدد المشتركين (ألف)					
الخدمة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الهواتف الثابتة	٥١٠,٨٨	٥٦٥,٢٦	٦٢٠	٦٦٠	٦٧٤,٥	٦٢٢,٥٧
الهواتف الخلوية	٨٢,٤٣	١١٨,٤٢	٣٨٨,٩٥	٨٦٦	١٢١,٦	١٣٢٥,٣
تراسل المعطيات	٢٠,٢٧	٢٨,٦٦	٣١,٩٦	٦٨,٤	٦٢,٢٤	٩٥,٨٥

نسب انتشار خدمات الاتصالات المرخصة

	نسب الانتشار لكل مائة مواطن					
الخدمة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الهواتف الثابتة	١٠,٧٤	١١,٥٢	١٢,٣	١٢,٧٤	١٢,٦٦	١١,٤
الهواتف الخلوية	١,٧٣	٢,٤١	٧,٧٢	١٦,٧١	٢٢,٩	٢٤,٢
تراسل المعطيات	٠,٤٣	٠,٥٨	٠,٦٣	١,٣٢	١,١٧	١,٧٥

Fixed Telephony Penetration

انتشار خدمة الهواتف الثابتة

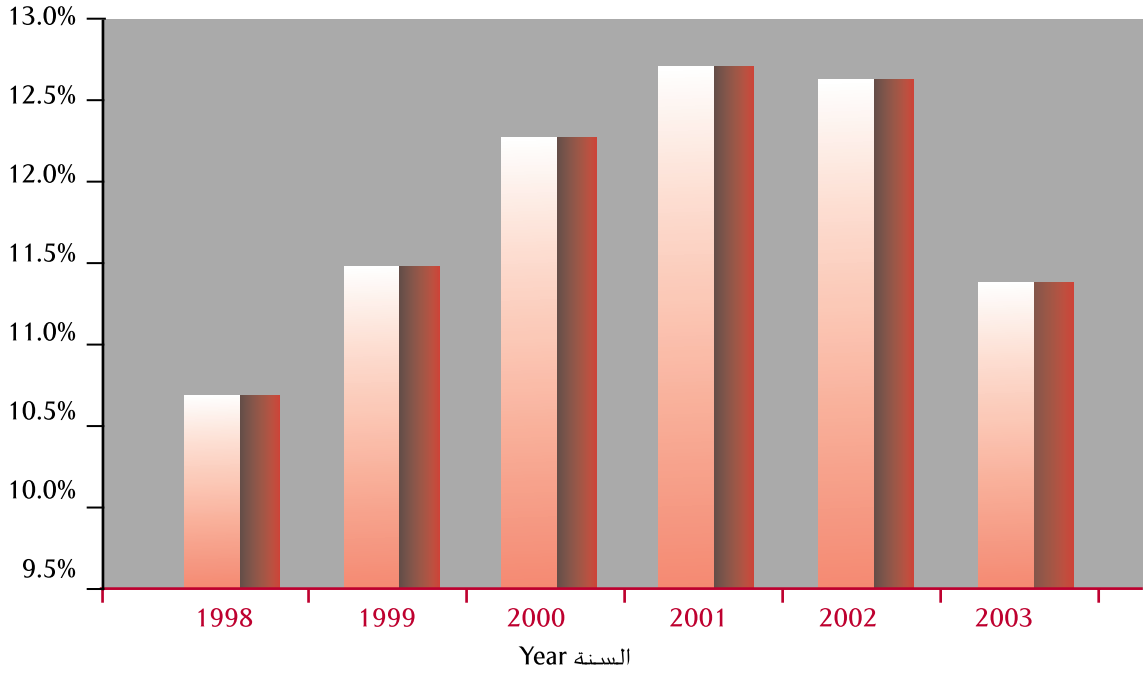

Mobile Penetration

انتشار خدمة الهواتف المتنقلة

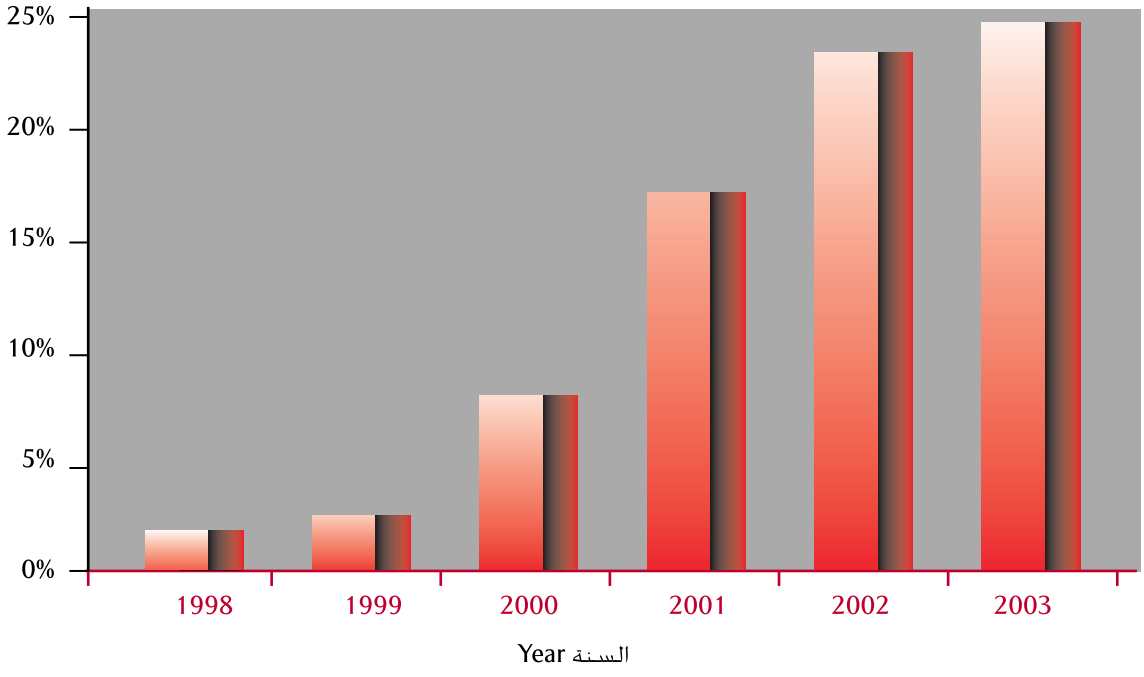

Data Communication Penetration

انتشار خدمات المعلومات

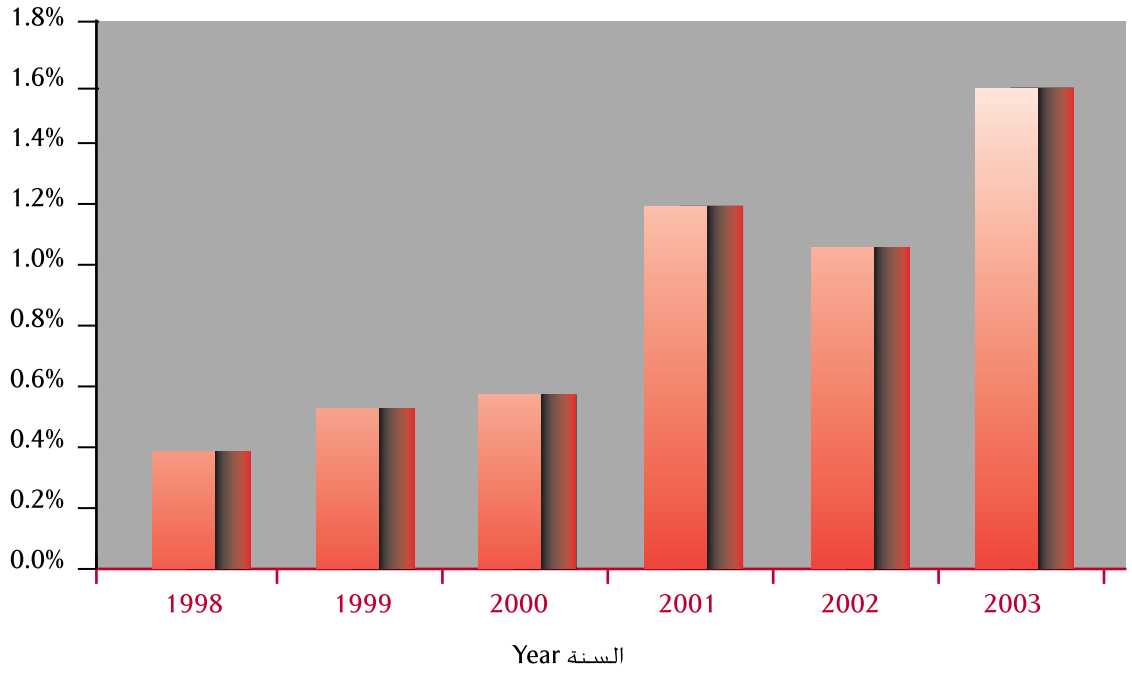

عدد العاملين في الشركات المرخصة

	عدد العاملين					
الخدمة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الهواتف الثابتة	٤٩٤٧	٤٩٢٧	٤٩٠٧	٤٧٩٢	٤٥٥٣	٣٦٦٣
الهواتف الخلوية	٢٩٦	٢٨٥	٨٧٩	١٠٤٤	١١٦٨	١٢٤٩
تراسل المعطيات	١٥٣	٣١٠	٣٧٠	٤٥٧	٣٩٢	٢٩٠
البطاقات المدفوعة مسبقاً	×××	×××	×××	×××	٣٧	٤٠
الراديو المتنقل	×××	×××	×××	×××	×××	٩٥
المجموع	٥٦١٥	٥٨٠٩	٦٣٧٣	٦٤٥٩	٦١٦٦	٥٣٤٧

No. of Employees

عدد العاملين في الشركات المرخصة

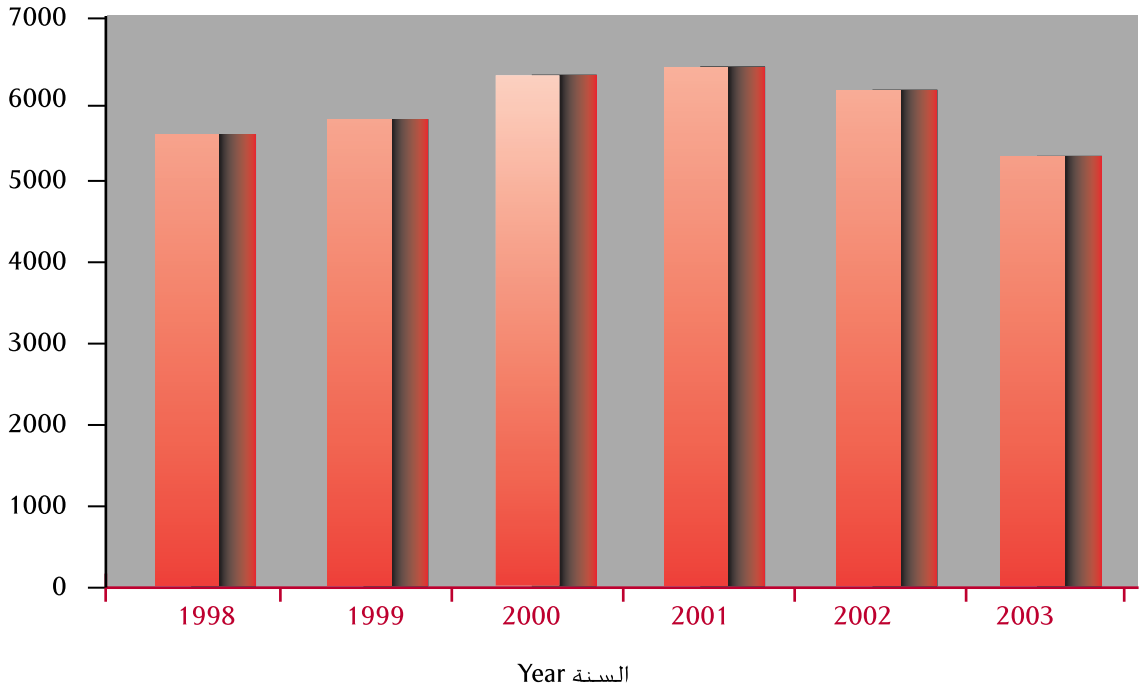

Year السنة

ملحق ٢

ملحق ٢

وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد.

١- المقدمة

١/١ الإطار القانوني للسياسة العامة

إن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بموجب الدستور وقانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته وقانون الخدمات البريدية المؤقت رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته مسؤولة عن قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في المملكة.

إن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تتحمل كذلك مسؤوليات محددة في إعداد السياسة العامة لهذه القطاعات وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها بموجب المادة ٣ من قانون الاتصالات. بالإضافة إلى مسؤولية إعداد السياسة العامة لقطاع البريد وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها بموجب المادة ٣ من قانون الخدمات البريدية المؤقت.

إن لإعداد وإصدار السياسات العامة أثر هام في حصول أصحاب العلاقة على المعلومات اللازمة عن القطاعات الفرعية التي يضمها قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد، وكذلك تداعيات هامة للراغبين بدخول هذه القطاعات والاستثمار فيها. هذا بالإضافة إلى أن إعلان السياسات العامة له أبعاد قانونية محددة من حيث أنه يحدد ويوضح السياق العام الذي يجب على هيئة تنظيم قطاع الاتصالات أن تتبعه لتتمكن من القيام بالمهام المطلوبة منها بموجب القانون.

وقد نصت المادة ٦ من قانون الاتصالات والمتعلقة بمهام ومسؤوليات الهيئة على ما يلي: "تنظيم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة وفقاً للسياسة العامة المقررة لضمان تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمستفيدين بسوية عالية وأسعار معقولة وبما يحقق الأداء الأمثل لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات".

وبناءً عليه تهدف هذه الوثيقة إلى تزويد أصحاب العلاقة بالمعلومات اللازمة لهم، وكذلك إلى الوفاء بالواجبات القانونية المترتبة على الوزارة في آن واحد.

تقرأ هذه الوثيقة بالاقتران مع قوانين الاتصالات والخدمات البريدية المؤقت وتوظيف موارد تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية المؤقت. إن هذه القوانين، تتضمن تعريفاً بالأدوار الخاصة بكل من الوزارة وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات التي تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري.

٢/١ الخلفية العامة

قامت المملكة ومنذ عام ١٩٩٥ بإصلاحات متتالية لتطوير وإعادة هيكلة قطاعي الاتصالات والبريد وقد تم تحقيق تقدم من خلال إيجاد درجات من المنافسة في أسواق محددة، بالإضافة إلى فصل وتفعيل دور التنظيم من خلال إنشاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.

إن دواعي القيام بالمزيد من إجراءات التطوير والإصلاح في قطاعي الاتصالات والبريد، تعود أحياناً للتجاوب مع التشريعات النافذة والاتفاقيات التجارية والتزامات اتفاقية منظمة التجارة العالمية والالتزامات الدولية الأخرى. في حين تأتي دواعي الإصلاح تلبية لاحتياجات السوق ومتطلبات الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية في الأحيان الأخرى.

إن قطاعات الاتصالات والبريد تخضع تقليدياً للتنظيم كونها خدمات عامة. إلا أن قطاع تكنولوجيا المعلومات، باستثناء عناصر الاتصالات، غير خاضع تقليدياً للتنظيم.

إن قطاع تكنولوجيا المعلومات له إمكانيات مستقبلية كبيرة سواءً من حيث إمكانية تطور القطاع، أو من حيث مساهمته المباشرة في رفع كفاءة كافة القطاعات الاقتصادية وأعمال الجهات الحكومية بالإضافة لتطوير وتأهيل الموارد البشرية. ولقد أحرز هذا القطاع تقدماً، إلا أنه لم يحقق حتى الآن ما تطمح إليه حكومة و شعب المملكة .

تعتبر مختلف قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بحد ذاتها عوامل دفع وتمكين للتطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وحيث أن الوزارة هي المسؤولة عن تحقيق الأهداف الوطنية فيما يتعلق بهذا القطاع، فإن لها صلاحيات وقدرات وعلاقات مختلفة تتضمن إعداد السياسة العامة للحكومة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتتولى الهيئة تنظيم هذه القطاعات وفقاً لتلك السياسة. كما وتتضمن هذه القدرات، إطلاق المبادرات الحكومية مباشرة من قبل الوزارة أو بالتعاون مع جهات حكومية أو تجارية أخرى، بالإضافة لأعمال أخرى تقوم الوزارة بتنفيذها بشكل مباشر. وعليه فإن الوزارة تمتلك صلاحيات رقابية وتنفيذية واسعة في القطاعات التي يضمها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

في هذا السياق تسعى الوزارة إلى إيجاد سياسة واضحة ومستقرة تتيح للمبادرات والاستثمارات والدور التنظيمي اللازم للقطاع أن تتقدم بثقة.

ستسعى الوزارة باجتهاد لتنفيذ مسؤولياتها في مراقبة تقدم القطاع باتجاه تحقيق أهداف وغايات السياسة العامة، وإجراء التعديلات اللازمة في مسارات العمل في حال اعتبار تلك المسارات عاجزة عن تحقيق الأهداف المرجوة.

٣/١ السياسات الفردية ضمن الأهداف العامة

تتضمن هذه الوثيقة السياسة الفردية الخاصة بكل من القطاعات الفرعية التابعة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي تقع ضمن مسؤوليات الوزارة.

ورغم اختصاص كل من هذه السياسات بالقطاع الفرعي المعني وصياغتها بشكل منعزل عن السياسات الأخرى، إلا أنها في مجملها تمثل سعياً مشتركاً نحو غاية واحدة تهدف إلى رفع الجاهزية الإلكترونية في الأردن، والتي بدورها ستسهم في تحفيز التطور الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية للمملكة.

٢- السياسة العامة لقطاع الاتصالات

٢/١ قطاع الاتصالات المتنقلة

لقد التزمت الحكومة باتفاقات تقضي بأن تستمر الحصرية المزدوجة في توفير خدمات الهواتف المتنقلة ال GSM ضمن نطاق ترددات ٩٠٠ ميغاهيرتز، حتى الحادي والثلاثين من كانون الأول ٢٠٠٣.

- تقرر الحكومة وجوب انتهاء الحصرية المزدوجة القائمة حالياً في تقديم الخدمات في هذا القطاع وذلك بأن يتم فتح هذا القطاع لمزيد من المنافسة في تقديم الخدمات وذلك في الأول من كانون الثاني من عام ٢٠٠٤ أو في أقرب فرصة ممكنة بعد ذلك التاريخ.
- تقرر الحكومة أن تقوم الهيئة بتجهيز وإعلان ونشر برنامج واضح لطرح تراخيص إضافية ضمن هذا القطاع الفرعي وبهدف تحقيق المُدد المذكورة أعلاه. يجب أن يتم إعداد و تجهيز هذا البرنامج بصيغته النهائية، بما في ذلك نشره للتشاور واستمزاج وجهات نظر أصحاب العلاقة من القطاعين العام والخاص، قبل ٣١ تشرين أول ٢٠٠٣ كحد أقصى. وكذلك يجب أن يشمل البرنامج على إعلان ونشر شروط الرخص، ومتطلبات المتقدمين، وإجراءات الترخيص. ويجب أن يراعي هذا البرنامج، بما فيه من شروط الرخص، توسعة خيارات المستهلك بين المزودين المختلفين للخدمات من ناحية وتقديم الخدمات الجديدة والتكنولوجيا الحديثة من ناحية أخرى. وعلى أن يتم تقديم هذا البرنامج فور إعداده بصيغته النهائية إلى مجلس الوزراء للبحث واتخاذ القرار المناسب خلال أسبوعين من تاريخ تقديمه.
- إن شروط الرخص وإجراءات الترخيص المرتبطة بها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار النجاح النسبي الذي تحقق حتى الآن في هذا القطاع الفرعي، وأن تراعي الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموجودات القائمة، والتدابير التنظيمية الأخرى الخاصة ليتم تنظيم واستقطاب وتمكين الدخول إلى السوق. كما و يجب مراعاة التأثيرات العملية الأخرى على الاقتصاد الوطني، بما في ذلك تحفيز قطاع الأعمال الأردني. و بشكل خاص فإن على هذه الشروط والإجراءات أن تسهل زيادة القيمة المضافة الناتجة عن الابتكار من قبل المرخصين وغيرهم.
- على برنامج الترخيص أن يؤدي إلى ترخيص ما لا يقل عن مشغل ثالث إضافة للمشغلين الحاليين لشبكات الهواتف المتنقلة، وبحيث يؤدي هذا البرنامج إلى وجود ما لا يقل عن ثلاثة مالكين لبنى تحتية وبحيث يكون هؤلاء المشغلين مملوكين لأطراف مختلفة (هذا بالإضافة للمشغلين في سوق خدمة الراديو المتنقل أو أي اتصالات راديوية أخرى). ولتحقيق ذلك يجب أن يتضمن برنامج التراخيص ترتيبات عملية وشفافة، تسمح للمرخصين الجدد استخدام البنية التحتية والمنشآت وخدمات المرخصين الحاليين، بشروط مبنيّة على أساس الكلفة ومحددة من قبل الهيئة سواء كان ذلك الاستخدام قبل وجود البنية التحتية والمنشآت الخاصة بالمرخصين الجدد أو بعد تواجدها.
- توافقاً مع أهداف السياسة الأشمل للدولة، تقرر الحكومة أن تقتصر المنافسة على القطاع الخاص. وبناءً على الالتزامات الدولية التي التزم بها الأردن من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقيات التجارية، تقرر الحكومة أن لا تفرض أية قيود أو معيقات غير مبررة أمام الراغبين في الاستثمار في السوق سواء المتعلقة بجنسية المالكين أو انتقال رؤوس الأموال وما إلى ذلك.
- تقرر الحكومة إتاحة الموارد المحدودة (النادرة) اللازمة لتعزيز القدرة الاستيعابية وإدخال وتطوير خدمات جديدة من قبل القادمين الجدد والمشغلين الحاليين وبما يتناسب مع برنامج الترخيص المستقبلي المشار إليه أعلاه. كما يجب أن تتاح هذه الموارد المحدودة (النادرة) بما فيها كل الحزم الترددية المناسبة لاستخدامات الهواتف المتنقلة في الطيف الراديوي، بأسعار تتناسب مع الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الطيف بالنظر لندرته، وحسب الاستحقاقات المترتبة على عضوية منظمة التجارة العالمية.
- تقرر الحكومة أن يتم من خلال إعادة الهيكلة المطلوبة داخل القطاع العمل على تحقيق بيئة اتصالات متنقلة متقدمة تكنولوجيا ومتفوقة على تلك المتاحة في الدول المناظرة أو مساوية لها على أقل تقدير.

- تقرر الحكومة أن يتم العمل على تفعيل مساهمة الخدمات التي يوفرها قطاع الاتصالات المتنقلة والتكنولوجيا المستخدمة فيه في تلبية الاحتياجات والمتطلبات الاجتماعية والتنموية للأردن، بما في ذلك سهولة النفاذ إلى مصادر المعلومات والإنترنت والتطور العام نحو مجتمع منفتح ومثقف ومتصل بالعالم.
- تقرر الحكومة ضرورة توافق إجراءات إدخال المنافسة الجديدة، والإجراءات التنظيمية أو الهيكلية للقطاعات الأخرى، خاصة تلك المتعلقة بالخدمات الثابتة، مع متطلبات التطور الأمثل والأوسع لقطاع الهواتف المتنقلة، وأن تساعد على الوصول إلى ذلك.

الأهداف المحددة والغايات المرجوة من هذه السياسة:

- إن أحد أهداف السياسة، أن ينتج عن المنافسة تخفيض في كلفة تقديم الخدمات لقطاع الأعمال وللأفراد عن المستوى الحالي، بهدف جعل خدمة الاتصالات المتنقلة في متناول شريحة أوسع من السكان مما هي عليه الآن.
- إن أحد أهداف السياسة نشر خدمات الاتصالات المتنقلة لتشمل بشكل مباشر ٥٠٪ من السكان على الأقل خلال العشر سنوات القادمة وأن يتم خفض أسعار الخدمات الصوتية الأساسية، بالقيمة الحقيقية، خلال تلك الفترة بنسبة ٢٥٪ على الأقل من الأسعار الحالية.
- إن أحد أهداف السياسة تعزيز قدرة قطاع الهواتف المتنقلة على خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في قطاع أكثر تنافسية وأكثر تقدماً تكنولوجياً، وأكبر حجماً. وأن يستفيد هذا القطاع بالفعل، من فوائد استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية.

٢/٢ قطاع الاتصالات الثابتة

إن التزام الحكومة باحترام الترتيبات المتعلقة بشروط الانفرادية للأجزاء الرئيسية من قطاع الاتصالات الثابتة ينتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول لسنة ٢٠٠٤.

وعلى الرغم من أن إجراءات الترخيص الجديدة في هذا القطاع يمكن أن تتم في فترة زمنية أطول من تلك المتاحة للترخيص الجديد في قطاع الاتصالات المتنقلة، فإن من المهم أن تعلن الحكومة من الآن سياستها العامة تجاه قطاع الاتصالات الثابتة، لكي يتمكن أصحاب العلاقة والمستثمرين المحتملين من التخطيط المسبق، وكما يلي:

- تؤكد الحكومة أن الانفرادية التي تتمتع بها شركة الاتصالات الأردنية في جوانب أساسية من قطاع الاتصالات سيتم إنهاؤها فعلاً بحلول الحادي والثلاثين من كانون الأول ٢٠٠٤.
- تقرر الحكومة أن يتم فتح سوق الاتصالات الثابتة بالكامل لمزيد من التنافس في تزويد الخدمات عند، أو في أقرب وقت ممكن عملياً بعد انقضاء فترة الانفرادية في الأول من كانون ثاني ٢٠٠٥.
- تقرر الحكومة أن تقوم الهيئة بتجهيز مقترح واضح وصريح للتراخيص الإضافية المنوي طرحها في هذا القطاع متضمناً شروط الرخص ومتطلبات المتقدمين وإجراءات التراخيص. وأن يتم الإعلان عن هذا المقترح ونشره للاستشارة وإستمزاج وجهات نظر أصحاب العلاقة من القطاعين العام والخاص بأسرع وقت ممكن عملياً وقبل تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٠٤. وعلى أن يتم تقديم هذا المقترح فور إعداده بصيغته النهائية إلى مجلس الوزراء للبحث واتخاذ القرار المناسب خلال أسبوعين من تاريخ تقديمه. إن الهدف هو بدء عملية استدراج طلبات الترخيص اعتباراً من مطلع شهر أيلول ٢٠٠٤.
- تقرر الحكومة، ضمن الحدود التي تضمن عوامل السلامة العامة والاعتبارات الأمنية والمحددات التقنية، أن لا يتم وضع أية قيود على حدود أو نوع الخدمات الثابتة المنوي ترخيصها. ولكن بالإضافة لذلك فإن الحكومة تقرر أن لا يستثنى استخدام أي نوع من التكنولوجيا المجدية في تقديم الخدمات. كما ستدعم الحكومة أي قرار تتخذه

الهيئة بتخفيض مقدار التنظيم عندما لا تكون هناك مبررات موضوعية للترخيص أو التنظيم لخدمة معينة يراد تقديمها وحسب ما ورد في الفقرة (س) من المادة (٦) من قانون الاتصالات.

- تقرر الحكومة أن تكون المنافسة لشركة الاتصالات الأردنية مقتصرة على القطاع الخاص. وبناءً على الالتزامات الدولية التي التزم بها الأردن من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقيات التجارية، تقرر الحكومة أن لا تفرض أية قيود أو معيقات غير مبررة أمام الراغبين في الاستثمار في السوق سواء المتعلقة بجنسية المالكين أو انتقال رؤوس الأموال وما إلى ذلك.
- تؤكد الحكومة ضرورة أن تستجيب شركة الاتصالات الأردنية بشفافية وبشكل بناء لاعتبارات وحقيقة المنافسة القادمة.
- تقرر الحكومة أن تخضع شركة الاتصالات الأردنية لمعايير تنظيمية فاعلة ضمن الفترة المتبقية من وضعها الانفرادي، وعليها أن تحترم جميع جوانب اتفاقاتها مع الحكومة. ويجب أن يكون الهدف الأساسي لهذه الإجراءات والمعايير التنظيمية إزالة التشوهات القائمة من ممارسات تسعيرية غير ملائمة أو ربحية مفرطة من بعض الخدمات إن وجدت، وخلق بيئة يمكن إدخال التنافس إليها في الوقت الملائم. بالإضافة إلى ذلك أن يتم إلزام شركة الاتصالات الأردنية، خلال سريان فترة الانفرادية الممنوحة لها، بتوفير خدمات معينة تقع ضمن حدود انفرا ديتها بأسعار وشروط عادلة عندما يوجد طلب حقيقي وبحجم معقول على تلك الخدمات.
- تقرر الحكومة أنه عند انتهاء فترة الانفرادية أن تبقى شركة الاتصالات الأردنية معرضة للرقابة التنظيمية الملائمة على أساس أنها في الأغلب ستبقى، لفترة زمنية بعد ذلك، مهيمنة أو ذات قوة كبيرة في بعض جوانب السوق.
- تقرر الحكومة أن يتم نشر التعليمات التنظيمية المزمع تطبيقها قبل وبعد انتهاء فترة الانفرادية الممنوحة لشركة الاتصالات الأردنية، وذلك بأقرب وقت ممكن، لتوجيه أصحاب العلاقة والمهتمين والمستثمرين المحتملين في القطاع وعلى أن يتم هذا النشر بأقرب وقت ممكن عملياً و قبل تاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٤.

الأهداف المحددة والغايات المرجوة من هذه السياسة:

- إزالة تكاليف الكفاءة المنخفضة للإحتكار في قطاع الاتصالات الثابتة، وذلك من خلال الإجراءات التنظيمية الضرورية على المدى القصير، ومن خلال تأثير التنافس المفتوح بعد ذلك. إن كلفة الاحتكار قد تشمل ربحية مفرطة من بعض الخدمات وتشوهات قائمة نتيجة الدعم البيني بين بعض الخدمات أو بين عناصر بعض الخدمات. لذا فمن الضروري التوصل إلى وضع معين يتيح إرسال المؤشرات الاقتصادية الصحيحة إلى السوق، وبالتالي تشجيع الاستثمارات البديلة المناسبة في البنى التحتية.
- تعزيز تنوع الخدمات وتوافرها وجودتها بالنسبة إلى مستوياتها الحالية وتوسيع الخيارات بين الجهات المقدمة لهذه الخدمات. حيث أنه من الضروري أن يضاهي مستوى خدمات الاتصالات الثابتة في المملكة مستويات الخدمات المتاحة في الدول المناظرة. ولهذا تأثير هام في جذب الاستثمار ونمو الاقتصاد وتطوره وفي زيادة كفاءة القوى العاملة وفي تحقيق أهداف الحكومة في التنمية الاجتماعية.
- وهناك أهداف محددة ضمن الإطار العام الساعي لتحقيق التقدم والنمو في هذا القطاع. هذه الأهداف تتضمن الأمور الآتية دون أن تقتصر عليها: إدخال خدمات اتصالات دولية منافسة وبديلة، وتوفير سعات ومخارج دولية بديلة، واستغلال التكنولوجيا الحديثة خاصة في مجال نقل المعلومات، بالإضافة إلى استخدام الأنظمة والتكنولوجيا التي تتيح تقديم الخدمات المتعددة المتنوعة. إن أحد الأهداف وبصورة عامة هو أن يوفر قطاع الاتصالات الثابتة التجهيزات والخدمات والعناصر الأساسية لتمكين قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بكافة فروعة البناء عليها وزيادة قيمتها المضافة بطرق

مبتكرة. هذه العناصر الأساسية يجب أن تكون ضمن إمكانيات المستخدمين ومربحة لمقدميها في آن معاً بحيث يتم التطور والإبداع وزيادة الملكية الفكرية للمجتمع.

٣/٢ سوق مزودي خدمات الانترنت

- تقرر الحكومة أن يتم استغلال الكفاءة المثبتة والتطبيقات الاقتصادية والفوائد التعليمية والاجتماعية المتأتية من استخدام الإنترنت على نحو أمثل في قطاع الأعمال والمجتمع ككل في الأردن.
- أحد أهداف السياسة هو أن تتمكن مؤسسات القطاع الخاص من تلبية هذه المتطلبات من خلال توفير الخدمات والمنتجات ضمن سوق مفتوح متحرر من القيود التي يمكن أن تنتج عن الاحتكار السائد في أسواق معينة في القطاع.
- تقرر الحكومة إعطاء الأهداف الخاصة بهذا السوق أولوية كبيرة، وإزالة أية عقبات هيكلية تعيق تنفيذ هذه السياسة.
- وبهذا السياق، ستدعم الحكومة أية تغييرات في سوق خدمات الإنترنت من شأنها أن تعزز استقلاليته وفاعليته وكفاءته على الصعيدين المحلي والإقليمي، مثل إنشاء مقسم للإنترنت.
- تقوم الحكومة بتنفيذ عدد من المبادرات تهدف إلى تحقيق سياستها باتجاه تنمية المشاركة الرقمية وتطوير التعليم وتحفيز الطلب على خدمات الإنترنت بشكل خاص، وعلى خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل عام وكما هو مفصل في الجزء الثالث من هذه الوثيقة والمتعلق بقطاع تكنولوجيا المعلومات.
- تقرر الحكومة أن تأخذ الأنشطة التنظيمية والتغيرات الهيكلية المقترحة في أسواق الاتصالات الثابتة والمتنقلة بعين الاعتبار الحاجة الماسة لإزالة التأثيرات السلبية للاحتكار القائم في تلك الأسواق على سوق الإنترنت.
- بعض المسائل الجديرة بالاهتمام في هذا السياق هي: تخفيض كلفة النفاذ لخدمات الإنترنت، وتوفير خدمات الاتصالات على نحو يلائم احتياجات مزودي خدمات الإنترنت، وخلق الظروف الملائمة لإدخال التكنولوجيا والإبداع في الخدمات والأجهزة الطرفية التي من المتوقع أن تشجع انتشار وتعمق استخدام الإنترنت في مؤسسات الأعمال والتعليم وفي المنازل.
- تدرك الحكومة المخاوف المشروعة لدى المواطنين والمتعلقة بإمكانية الوصول من خلال شبكة الإنترنت إلى مواد غير قانونية أو غير مقبولة أخلاقياً بالنسبة للمستخدم. وتفيد الخبرات المكتسبة في مناطق أخرى أن فرض الرقابة على الوصول إلى تلك المواد من قبل الحكومة، هو أمر غير عملي وغير مرغوب به. إلا أن الحكومة تقرر أن يُمكّن (بفتح الميم) أولياء الأمور والمدارس والمكتبات ومن هم في مواقع المسؤولية عن تقديم الخدمات أو مواقع الإشراف الذين هم أفضل من يستطيع إدراك حساسيات من يخدمون ونقاط ضعفهم، أن يُمكّن هؤلاء من اتخاذ الخطوات المنطقية لتأمين الحماية المطلوبة. وتنوي الحكومة أن توفر توجيهات بخصوص الآليات والإجراءات التي يمكن لمن هم في موقع المسؤولية تطبيقها، وبما يتناسب مع الظروف الخصوصية، وحسب التصنيفات المحددة للمستخدمين.

٤/٢ الخدمات الشمولية

توافقاً مع سياستها العامة المتعلقة بالتطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والمشاركة الشاملة، فإن أحد أهداف الحكومة في سياستها هذه أن تتوفر، لدى الشرائح الاجتماعية الأقل حظاً أو غير القادرة لأسباب اجتماعية أو اقتصادية على التمتع بخدمات الاتصالات من خلال شروط السوق، وسيلة للنفاذ إلى خدمات الاتصالات العامة بشكل "مُقتدَر عليه" ضمن ظروفهم الخاصة.

إن توفير الخدمات في الظروف أعلاه، يطلق عليه صفة "شمولية النفاذ" أو "تقديم الخدمات الشمولية"، وعند إلزام أي من المشغلين المرخصين بتوفير هذه الخدمات فيطلق على هذا الالتزام صفة "التزامات الخدمات الشمولية" (Universal Service Obligation - USO).

إن التزامات الخدمات الشمولية في الوقت الحاضر، والنابعة من سياسة الحكومة، تقع على عاتق شركة الاتصالات الأردنية كجزء من ترتيبات الإنفرادية التي تتمتع بها الشركة حتى نهاية سنة ٢٠٠٤، ومن الملاحظ أن نسبة عدد الهواتف الثابتة إلى عدد الوحدات السكنية قد تجاوز ٧٠٪.

تنفيذاً للسياسة المقررة من قبل الحكومة بموجب المادة (٣ ب) من قانون الاتصالات ستقوم كل من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات، بدراسة تفاصيل السياسة المتعلقة بالتزامات الخدمات الشمولية لتضمينها في الرخص، وأساليب تمويل تكاليف هذه الالتزامات، وذلك بهدف إعلانها قبل انتهاء مدة إنفرادية شركة الاتصالات. هذه المراجعة ستشمل أيضاً العلاقة والصلة الوثيقة بين توفر خدمة الهواتف العمومية و تطبيق شمولية النفاذ.

ولكن ولتَمكين أصحاب العلاقة من دراسة هذه المسائل ضمن سياقها المناسب، تعلن الحكومة فيما يلي بعض معايير السياسة المتعلقة بذلك:

- تقرر الحكومة أن تتم دراسة مدى الحاجة وملائمة التزامات الخدمات الشمولية للمرخصين ضمن سياق السياسات المتعلقة بكل من قطاعي الاتصالات المتنقلة والثابتة، والتي سبق استعراضها في الجزء الثاني من هذه الوثيقة. وبصفة عامة يمكن تصنيف هذه السياسات والأهداف المرتبطة بها على أنها تسعى نحو توسع ملحوظ في تقديم خدمات الاتصالات وذلك من خلال آليات المنافسة الطبيعية في السوق، التي ت زيل عدم التوازن في الأسعار، وتزيد من فرص الاستثمار وتعزز من القدرة الشرائية للمستهلك. وبالتالي يتوقع أن تقلل هذه السياسات من الحاجة إلى فرض التزامات الخدمات الشمولية.
- تقرر الحكومة أن تتم دراسة إمكانية تطبيق التزامات الخدمات الشمولية على المشغلين المرخصين على أسس محايدة تكنولوجياً. حيث أن حجم استخدام خدمات الهواتف المتنقلة الآن تفوق من حيث الكم استخدام الخدمات الثابتة، كما أن خدمات الهواتف المتنقلة تنافس الخدمة الهاتفية المنزلية الثابتة وخدمة الهواتف العمومية في نواحي معينة.
- تقرر الحكومة أن يقتصر توفير الخدمات الشمولية على المناطق ذات الاحتياجات الخاصة جداً، بحيث تتضمن توفير الحد الأدنى من الخدمات وبجودة معينة. والهدف من هذا المعيار هو أن تتسم آلية التمويل المرتبطة بهذه الالتزامات بالشفافية التامة، وألا تتسبب في تشويه آليات السوق المفتوح أو تضع عقبات أمام دخول المنافسة إلى جوانب معينة من السوق.
- سيتم بحث سياسة الحكومة تجاه "المشاركة الرقمية" والتمويل المطلوب لذلك في القسم الثالث من هذه الوثيقة.

٥/٢ حماية بنية الاتصالات التحتية

إدراكاً للدور الحيوي والأساسي الذي تلعبه الخدمات المعتمدة على شبكات الاتصال في المجتمع والاقتصاد، تقرر الحكومة أن يتم اتخاذ كافة الخطوات المعقولة لحماية استمرارية وسلامة البنى التحتية الضرورية لتزويد هذه الخدمات. وعليه فإن الحكومة ستدعم أية إجراءات تبدأها الهيئة بإلزام المرخصين وغيرهم لاتخاذ تدابير الوقاية أو إجراءات التعافي المطلوبة.

٦/٢ ملكية الحكومة في قطاع الاتصالات

ستتخلى الحكومة عن ملكيتها الجزئية في شركة الاتصالات الأردنية، حسبما تسمح به أوضاع السوق والظروف الاقتصادية. وستطبق الحكومة هذه السياسة بأسلوب وبمدى زمني يتفق مع التشريعات العامة ويتوافق مع مسؤولياتها كمساهم في شركة الاتصالات الأردنية.

٧/٢ الاستغلال الأمثل لميزات الأردن في المنطقة

تتطلع الحكومة لأن يتم بفعالية استغلال التقدم المشهود الذي حققه الأردن في تحرير قطاع الاتصالات بالمقارنة مع الدول الأخرى على المستوى الإقليمي.

بعض العوامل التي ساهمت بالوصول إلى هذا التقدم هي:

- تأسيس هيئة تنظيمية مستقلة هي "هيئة تنظيم قطاع الاتصالات"
- الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية الشاملة
- الميزات التفضيلية لاتفاقيات التجارة الحرة
- مثابرة الحكومة على دعم الابتكار و تطوير التعليم والمهارات

إن أحد أهداف السياسة هو جذب الاستثمار للقطاع لتوفير خدمات اتصالات ليس على صعيد الاستهلاك المحلي فحسب بل أيضاً على صعيد نقل الخدمات "العابرة للمملكة" أو تحويل الأردن إلى مركز خدمات إقليمي للمنطقة ككل (HUB). لذلك تسعى الحكومة من خلال سياستها أن يستغل الأردن تقدمه لِيُطوِر المهارات والقدرات لدى قطاع الأعمال فيه، والتي يمكن تسخيرها في مجالات أوسع بكثير من السوق الأردني. وحيث أن مجال توفير خدمات الاتصالات يخضع لمقاييس عالمية عامة، فإن هذا التوجه الأوسع يصبح مجدياً لقطاع الأعمال الأردني. كما تسعى الحكومة أيضاً إلى انتهاز الفرص التي يمكن للأردن فيها أن يقدم فائدة معينة من خلال القوى البشرية الماهرة المتوفرة لديه، مثل تعريب الأنظمة وتوفير المحتوى التحريري باللغة العربية.

إن الحكومة تدرك الحاجة الملحة للتحرك في هذا المجال. وستلعب الحكومة من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبالتنسيق مع المعنيين، الدور المطلوب منها في الترويج والتشجيع وتفعيل الفرص على مستوى الأردن والمنطقة. كما ستشجع الحكومة العناصر الريادية في القطاع الخاص والمشغلين العاملين على التقدم باقتراحات عن كيفية المضي قدماً بهذا الشأن.

٣- السياسة العامة لقطاع تكنولوجيا المعلومات

- تقرر الحكومة أن تُتّخَذ كافة الإجراءات العملية التي تكفل تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات بما يمكنه من المنافسة على المستوى الدولي. وبما يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والدولية وخلق فرص عمل متميزة وتحقيق عوائد تصديرية، وما يرافق ذلك من ربحية.
- تقرر الحكومة أن تساهم تكنولوجيا المعلومات في الوسائل المستخدمة في التطوير التعليمي والاجتماعي للموارد البشرية.
- تقرر الحكومة أن تقوم المؤسسات الحكومية باستغلال الفرص التي توفرها تكنولوجيا المعلومات لرفع كفاءة أدائها وتيسير إجراءاتها مع المواطنين والشركات.
- تقرر الحكومة أن تُتخَذ كافة الإجراءات العملية لضمان قيام قطاع الأعمال باستغلال تكنولوجيا المعلومات بشكل يكفل رفع كفاءة القطاعات الصناعية والخدمية وزيادة قدرتها التنافسية.

إن التقدم الذي تم تحقيقه في السنوات الأخيرة أوجد بيئة قانونية واقتصادية تُتيح لرؤوس الأموال ولمؤسسات القطاع الخاص دفع عجلة تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات.

ستستمر الحكومة من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتحمل مسؤولياتها بموجب القانون بالقيام بدور التثقيف والترويج والتسهيل وبدور واضع الاستراتيجيات في كل ما يتعلق بقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. تسعى الحكومة إلى ممارسة ما تدعو إليه لتحقيق المزيد من الكفاءة والانفتاح عن طريق توظيف تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك الترابط والمعايير المشتركة.

إن مبادئ السياسة الحكومية سوف تبقى ثابتة خلال السنوات القادمة وسوف تشمل النشاطات والأهداف التالية:

- ستقوم الحكومة بالعمل مع هيئات تجارية وطنية ودولية بهدف إزالة أية معوقات تحد من نجاح القطاع في تلبية سياستها العامة. وفي هذا السياق، فإن الحكومة تدرك النواقص التي بينتها دراسة الجاهزية الإلكترونية للأردن (بتاريخ الأول من أكتوبر لسنة ٢٠٠٢ والواردة ضمن مبادرة ريتش ٣,٠) والمتعلقة بتوفر النفاذ، وحماية المعلومات، ومناخ الأعمال الإلكتروني. إن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تقوم بممارسة سلطاتها على جميع القطاعات المرتبطة بالاتصالات وتكنولوجيا المعومات في حدود مسؤولياتها الواردة في القانون وذلك لمعالجة الأمور سابقة الذكر.
- ستواصل الحكومة القيام بدورها المهم في ترويج مصالح القطاع وتسعى لجعل مؤسسات ورأس مال القطاع الخاص القوة الدافعة للقطاع.
- أن يتم العمل من قبل الحكومة بمبادئ "السوق المفتوح" في قطاع تكنولوجيا المعلومات. ولهذا تطالب الحكومة بعدم تطبيق أية أساليب للتحكم بالسوق إلا في حالات استثنائية يمكن تبريرها بموضوعية وتقع ضمن نطاق السلطة التنظيمية للهيئة. وترى الحكومة أن قانون المنافسة رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٢ يوفر في الوقت الحالي الحماية الكافية من الممارسات المخلة بالمنافسة ضمن القطاع.
- ستقوم الحكومة بالمضي قدماً في مبادرة "الاتصال للمعرفة" وكافة المشاريع المشابهة والتي هي أدوات رئيسيه في تطبيق سياسة الحكومة. إن هذه المبادرة ستساهم في الإصلاح التربوي والتعلم مدى الحياة بالإضافة لمساهمتها في نشر وتطوير موارد الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المناطق الأقل حظاً، ما يؤدي لتحفيز قطاع تكنولوجيا المعلومات بشكل عام. إن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ملزمة ضمن القانون "بتشجيع وضع برامج تعليمية وتدريبية متقدمة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك البرامج المتعلقة باستخدام الإنترنت، والتجارة والمعاملات الإلكترونية". لذا سوف تقوم الوزارة بدور محوري عن طريق تفعيل هذه المبادرة والذي يشمل تأسيس شبكة وطنية خاصة للمعلومات تربط المؤسسات التعليمية.
- ستقوم الحكومة من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتطوير ودعم وتنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية الذي يتطلب من المؤسسات الحكومية تحقيق الفعالية وتحسين الخدمات العامة من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات. ولهذا ستقوم الوزارة بتحديد والتأكد من فاعلية توفير وإدارة وصيانة موارد تكنولوجيا المعلومات. كما وستقوم بالعمل على التوظيف الأمثل للموارد البشرية والمادية. وفي ضوء ذلك قامت الحكومة بإنشاء مركز وطني لتكنولوجيا المعلومات يرتبط بوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. أما بالنسبة للمشتريات الحكومية الخاصة بموارد تكنولوجيا المعلومات، فإن الوزارة سوف تقوم بإصدار المواصفات والمعايير التقنية المناسبة.
- ستستمر الحكومة من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبالتعاون مع القطاع الخاص باتخاذ الخطوات التي تشجع تبنّى تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية والعمل المشترك، والتطوير والأبحاث والأمور الأخرى المشابهة ضمن القطاعات الصناعية والخدماتية. بالإضافة لذلك ستراعي الوزارة أن تتاح الفرصة للقطاع

الخاص في تنفيذ مبادرات الوزارة أو إتمامها طالما كان ذلك ملائماً وعملياً ولا يتعارض مع المصلحة الوطنية أو الاعتبارات الأمنية.

- فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، فإن الحكومة تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لإيجاد هيكل قانوني للتعاملات الإلكترونية في الأردن، وما ينتج عنها من ضرورة حماية المستهلك والحد من جرائم الإنترنت. ويتولى مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني إدارة وتسجيل النطاقات الخاصة بالإنترنت في المجال المعروف بـjo .
- تدرك الحكومة أنه ولغايات تحقيق المشاركة الرقمية لجميع المواطنين فإن على الحكومة في بعض الأحيان أن تأخذ على عاتقها النشاطات غير المجدي إنجازها من قبل القطاع الخاص. على أن يراعى في مثل هذه الأحوال شراء اللوازم الضرورية لهذه المشاريع عن طريق القطاع الخاص.
- تدرك الحكومة أيضا أن تطبيق سياساتها في بعض الحالات يستدعي إنشاء بنية تحتية ومرافق قد يكون لها فرص اقتصادية تتعدى استخدامات الحكومة. وفي حال قيام الحكومة بممارسة صلاحياتها ببيع البنية التحتية أو تحرير السعات المتوفرة أو تحقيق المردود المالي لاستثماراتها بأي طريقة أخرى، فإن عليها العمل على تحقيق ذلك بشفافية وبدون تمييز لعدم الإضرار بأية أسواق أو قطاعات عاملة ضمن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٤- السياسة العامة لقطاع البريد

١/٤ استمرارية الإصلاحات

- تقرر الحكومة استمرار إصلاحات القطاع البريدي لمواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وللاستجابة لمتطلبات السوق مع ضمان حصول المواطنين على خدمات بريدية ذات جودة عالية وبأجور مقتدر عليها.
- تقرر الحكومة الاستمرار في وزيادة فتح القطاع البريدي لمشاركة واستثمارات القطاع الخاص.

الأهداف الرئيسة للسياسة العامة لقطاع البريد هي:

- تلبية الطلب على الخدمات البريدية.
- تحسين نوعية الخدمات البريدية التقليدية وتشجيع إدخال خدمات جديدة ومتطورة لتلبية احتياجات المستخدمين.
- تقليل اعتماد القطاع على الدعم الحكومي.
- المحافظة على استثمارات القطاع الخاص واستقطاب رؤوس أموال جديدة.
- تشجيع المنافسة.
- تطوير القطاع البريدي ليؤدي دور محوري كأحد عناصر البنية التحتية الفعالة التي تخدم الاقتصاد الوطني.

٢/٤س الخدمة البريدية الشمولية

تقرر الحكومة توفير خدمات بريدية شمولية ، بحيث تعرف كما يلي: جمع وتوزيع البعائث البريدية كل يوم عمل من وإلى كل عنوان في الأردن وبأجر مقتدر عليه. وعليه يجب أن يصار إلى تحديد تفاصيل الخدمة البريدية الشمولية في "عقد الأداء" لمشغل البريد العام أو برخص مستقبلية تصدرها الهيئة.

تقرر الحكومة أن يستمر إلزام شركة البريد الأردني، باعتبارها مشغل البريد العام، بتقديم خدمات بريدية شمولية. ضمن حدود الخدمة البريدية الشمولية، قد لا تتمكن شركة البريد الأردني في الوضع الراهن من تغطية كامل كلفة توفير تلك الخدمة. لذلك تقرر الحكومة أن يستمر الحد الأدنى من الخدمات البريدية وضمن الأطر العالمية حصرياً لمشغل البريد العام ولفترة محددة.

على الرغم مما ورد، سيتم في المستقبل فتح سوق الخدمات البريدية، بما في ذلك الخدمات الحصرية، بشكل كامل للمنافسة.

ستقوم مستقبلاً كل من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات بدراسة تفاصيل السياسة المتعلقة بالتزامات الخدمات الشمولية وأساليب تمويل هذه الالتزامات، وذلك قبل إنهاء الحقوق الحصرية لشركة البريد الأردني ، ووفقاً للمعايير المبينة أدناه:

- تقرر الحكومة أن يقتصر توفير الخدمات الشمولية على المناطق ذات الاحتياجات الخاصة جداً، بحيث تتضمن توفير الحد الأدنى من الخدمات وبجودة معينة. والهدف من هذا المعيار هو أن تتسم آلية التمويل المرتبطة بهذه الالتزامات بالشفافية التامة وأن لا تتسبب في تشويه آليات السوق المفتوح أو تضع عقبات أمام دخول المنافسة إلى جوانب معينة من السوق.

٣/٤ مشغل البريد العام

تقرر الحكومة أن تتوقف شركة البريد الأردني، وبالسرعة الممكنة، عن الاعتماد على الدعم الحكومي وأن تكون قادرة على المنافسة العادلة في السوق. ولتحقيق ذلك تحدد فترة انتقالية لا تقل عن ثلاث سنوات (من تاريخ إقرار هذه الوثيقة) تستكمل خلالها إعادة هيكلة شركة البريد الأردني بما يتفق مع أحكام "عقد الأداء".

لترسيخ عملية إعادة هيكلة شركة البريد الأردني ستتمتع الشركة باستقلالية تجارية تراعي من خلالها أسس المنافسة العادلة والتي تشمل الامتناع عن الدعم البيني بين الخدمات الحصرية و/أو غير الحصرية.

٤/٤ تنظيم القطاع البريدي

إن الهدف العام من وضع السياسة هو تشجيع تطوير سوق الخدمات البريدية وحماية وتوفير الخدمة البريدية الشمولية وترويج الاستثمار فيه من خلال زيادة المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في تطوير القطاع البريدي.

تقرر الحكومة إيجاد نظام تراخيص مشترك لتنظيم مشغلي البريد العام والخاص بحيث يتوافق مع السياسة العامة وأهدافها.

تقرر الحكومة أن تمارس هيئة تنظيم قطاع الاتصالات صلاحياتها في منح الرخص لكل من يقدم خدمات بريدية حالياً أول من يرغب بتقديمها مستقبلاً تقرر الحكومة أيضاً أن يشمل الترخيص مشغل البريد العام عند نهاية الفترة الانتقالية وذلك لإيجاد بيئة تنافسية منظمة برخص ضمن قطاع البريد.

٥/٤ تطوير وإنهاء القطاع

لتحقيق أهداف السياسة الأشمل للدولة وترويج التجار ة الوطنية والدولية ومواكبة الاحتياجات الاجتماعية، تقرر الحكومة خلق مناخ مناسب لتطوير الخدمات البريدية الحالية وتشجيع إدخال خدمات جديدة مطلوبة.

تتضمن أ هداف وغايات السياسة بشكل خاص ما يلي:

- زيادة نسبة خدمة الإيصال للبعائث إلى المكان الفعلي للمرسل إليه من خلال تطوير البنية التحتية للقطاع البريدي ليتضمن تعريف عنوان بريدي لكل نقطة إيصال في الأردن.
- تطوير الخدمات البريدية والبنية التحتية لتساند الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية في الأردن ولتشمل تكامل الخدمات الإلكترونية/المحسوسة، وتكامل أنظمة المعلومات البريدية مع أنظمة التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية.
- تطوير وتوسيع الخدمات البريدية الدولية التي تخدم الإقليم.

٦/٤ ملكية الحكومة في قطاع البريد

ستتخلى الحكومة عن ملكيتها في شركة البريد الأردني، حسبما تسمح به أوضاع السوق والظروف الاقتصادية. وضمن آليات عمل وأساليب تنفيذ ومدد زمنية تتفق مع القانون والتزامات الحكومة كمساهم في شركة البريد الأردني.

ملحق ١: التفصيلات القانونية المكملة والتزامات منظمة التجارة العالمية

١.أ قانون المنافسة رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٢

يمثل قانون المنافسة خطوة رئيسية للأمام تتمثل في إدخال وسائل وقائية إلى البنية الاقتصادية، بحيث تحظر كافة المزاولات والتحالفات والتعاقدات التي تضر وتتعارض وتحد وتمنع التنافس سواء كان ذلك بشكل صريح أو ضمني. إن بعض الأسواق ضمن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لا تشكل بيئات متحررة ومنفتحة بالكامل بينما تحتل أسواقاً أخرى مستويات مقبولة من المنافسة. إن كافة هذه القطاعات محكومة بشكل رئيسي بقانون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقانون الخدمات البريدية والتي تنظم النشاطات والأسواق غير الخاضعة لجو تنافس كامل. إن قانون المنافسة له تطبيق شمولي وبالتالي فمن الضروري لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات أن تأخذ بعين الاعتبار الأثر المطلوب لهذا القانون في ضوء نشاطاتها التنظيمية التي ينص عليها قانون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقانون الخدمات البريدية بالإضافة لمراعاة السياسات المطروحة في هذه الوثيقة.

١.ب التزامات الأردن اتجاه منظمة التجارة العالمية

بموجب انضمامها لعضوية منظمة التجارة العالمية في نيسان ٢٠٠٠ وافقت المملكة على قبول الالتزامات المتعلقة بهذه العضوية.

تؤكد الحكومة الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب عضوية منظمة التجارة العالمية. إن السياسة المطروحة في هذه الوثيقة متوافقة تماماً مع هذه الالتزامات. كما أن الحكومة تقرر الإيفاء بتلك الالتزامات عند تطبيق هذه السياسة، سواء كان ذلك من قبل الجهات الحكومية أو أية جهة أخرى.

فيما يخص قطاع الاتصالات، قامت الحكومة الأردنية بالموافقة على عدة مبادئ أساسية وذلك بحسب وثيقة مرجعية تنص بشكل عام على ما يلي:

- التخلص من ومنع الممارسات المخلة بالتنافس والمتعلقة بالسيطرة على مرافق حيوية أو استغلال نفوذ مهيمن بالسوق مع الإشارة تحديداً لعدد من التصرفات كالدعم البيني واستخدام معلومات خاصة بالمنافسين الآخرين وإنكار التعاون التقني والتجاري.

- العمل على تسهيل الربط البيني بين الشبكات المتنافسة وعند نقاط ربط معقولة غير خاضعة لأي تمييز وأن يوفر هذا الربط البيني بأسعار مبنية على الكلفة تعرض بشفافية وبشكل معقول ومجزأ وذلك لضمان عدم استيفاء أية رسوم عن العناصر غير مستخدمة من الشبكة. بالإضافة لذلك فان الإجراءات اللازمة من أجل التوصل لاتفاقيات الربط البيني بين الشبكات يجب أن تكون متاحة للعامة.
- بخصوص الخدمات الشمولية، فمن الضروري مراعاة أن يكون أي إجراء يتخذ بهذا الخصوص مبرراً وبحيث يؤدي إلى التسبب بأقل إخلال ممكن في السوق.
- التأكيد على أن تكون المعايير الموضوعة لغايات الحصول على رخص تشغيلية متوفرة للعامة.
- يجب أن تكون هيئة التنظيم مستقلة عن أي مقدم لخدمات اتصالات أساسية وغير مسؤولة تجاهه. ويجب أن تكون قرارات المنظمين وإجراءاتهم غير متحيزة بالنسبة لجميع المشاركين في السوق.
- تخصيص أية مصادر نادرة ولازمة من أجل القطاع بصورة تتصف بالموضوعية والشفافية وعدم التمييز وفي الوقت المناسب.

في سياسة اللوازم والمشتريات الحكومية العامة والتي تشير هذه الوثيقة إلى أثرها البارز على القطاعات المختلفة في إطار الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فإن الأردن ملتزم بشروط منظمة التجارة العالمية والتي تنص على أن شروط المشتريات يجب أن تكون مفتوحة للجميع وغير متحيزة، ما عدا ما يجري الاتفاق على تعديله من خلال المفاوضات القائمة. إن الحكومة مطالبة بتسهيل المشتريات عن طريق إصدار معايير تقنية وتأسيس مراكز معلوماتية.

الفهرس

إدارة الترقيم
إدارة الطيف الترددي
أدوات التنظيم وفلسفة الهيئة في استخدامها
إمكانيات الوصول إلى الخدمات
الإجازات التنظيمية
استمرارية الإصلاحات
الإطار القانوني للسياسة العامة
إطار العمل التنظيمي
البيان المالي
الهيكل التنظيمي
الهواتف الثابتة
تنظيم قطاع المعلومات
تنظيم الخدمات البريدية
التنظيم الإداري لهيئة تنظيم قطاع
التنافسية
تراسل المعطيات
ترخيص المشغلين
ترخيص الخدمات
ترؤس الاجتماع الرابع لمنتدى هيئات تنظيم قطاع الاتصالات العالمي GSR
تقدمة الرئيس التنفيذي
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات
تنظيم الخدمات البريدية
تنظيم الربط البيني بين الشبكات
التطوير المؤسسي وبناء القدرات
تعليمات الربط البيني
الخدمات الشمولية
الخدمات البريدية
خطة الترقيم الوطنية
خدمات البطاقات المدفوعة مسبقاً
أرقام خدمات المشاركة بالعوائد
الراديو المتنقل
رؤية جلالة الملك
الرسالة
الرؤية
الشفافية
الطيف الترددي
عقد الأداء

العرض المرجعي للربط
الغايات
فادي قعوار
قانون الاتصالات لعام ٢٠٠٢
قانون البريد
قانون الاتصالات لعام ١٩٩٥
قانون المنافسة رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٢
قطاع الاتصالات الثابتة
قطاع الاتصالات الخلوية
مبادرة Reach
مجلس المفوضين
مجلس الوزراء
المفهوم الأردني الذي تتبناه الهيئة
المقاييس العالمية
مأمون بلقر
ملكية الحكومة في قطاع البريد
مشغل البريد الخاص
مشغل البريد العام
المشاركة في تأسيس شبكة الهيئات العربية لتنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
منظمة التجارة العالمية
مهمة
محمد خصاونة
منى نجم
مصون شقير
مزودو الخدمة
مواجهة تحديات قطاع الاتصالات
المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية
وزارة البريد والاتصالات
ورشات العمل والمؤتمرات التي نظمتها أو استضافتها الهيئة
وثيقة السياسة العامة للحكومة
وحدة التدقيق الداخلي
دائرة إدارة الطيف الترددي